الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسة

الأمن الغذائي في دول المغرب العربي بعد أزمة كورونا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية.

إعداد الطالب:

مؤدب عبد الحكيم

إشراف الأستاذ:

كاية ريمة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
ناصري سميرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
كاية ريمة	أستاذ مساعد (ب)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا
خلالفة هاجر	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

الشكر والعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة "**كاية ريمة**" على قبولها الإشراف على عملي هذا وكذا بتزويدها لي بنصائحها القيمة التي لا تقدر بثمن حفظك الله ورعاك

وإلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا يد المساعدة وأساتذة المشوار الدراسي.

كذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة الكريمة على قبولها مناقشة عملي المتواضع هذا

شكرا

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسول الله

الحمد لله الذي وفقني وأنار دربي في إتمام هذا العمل المتواضع وكتب لي من العمر ما أقدمه من علم أنتفع به.

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها؛ ووقرها في كتابه العزيز أمي الحبيبة رحمة الله عليها.

إلى من أدين له بحياتي وساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي،

إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان " أبي" أطال الله بعمره.

إلى نبض الحنان الفياض وشريكة العمر ورفيقة الدرب أم ميار

إلى ابنتي حبيبتي ومقلة عيني، وجنتي من عرفت بها أبوتي صغيرتي ميار لينا

إلى من اعتمد عليه في كل كبيرة وصغير أخي محمد الأمين

إلى كل أفراد عائلتي واخص بالذكر إخوتي تقي الدين و عبد الرحمن وأخواتي وهيبة وأسماء ونبيهة.

كما أهديها لعائلتي الثانية بن فاضل اخص بالذكر عمي سليم والخالة مريم و أبنائهم يزيد و وليد احمد وعبد الإله المنتصر.

إلى أصدقائي وزميلاتي في المهنة(العمل)

إلى كل أصدقائي دون استثناء

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع واسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا وللوطن انه نعما المولى ونعم النصير.

أهدي إليكم عملي هذا

عبد الحكيم

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الأمن والأمن الغذائي

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: مستويات الأمن

المطلب الثالث: تعريف الأمن الغذائي

المطلب الرابع: أبعاد الأمن الغذائي

المبحث الثاني: ماهية الأزمة

المطلب الأول: تعريف الأزمة

المطلب الثاني: الأزمة والمفاهيم المقاربة لها

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن والأمن الغذائي

المطلب الأول: المنظور التفسيري للأمن والأمن الغذائي

المطلب الثاني: المنظور التكويني للأمن والأمن الغذائي

الفصل الثاني: تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي

المبحث الأول: ماهية أزمة كورونا

المطلب الأول: تعريف أزمة كورونا

المطلب الثاني: أبعاد أزمة كورونا

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في دول المغرب العربي قبل أزمة كورونا

المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في ليبيا

المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في الجزائر

المطلب الثالث: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في تونس

المبحث الثالث: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي

المطلب الأول: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في ليبيا

المطلب الثاني: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الثالث: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في تونس

الفصل الثالث: جهود تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي بعد أزمة كورونا

المبحث الأول: الجهود الدولية في مواجهة أزمة كورونا وتحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: الجهود الإقليمية

المطلب الأول: المغرب

المطلب الثاني: الجزائر

المطلب الثالث: تونس

خاتمة

مقدمة

مقدمة

تكتسي مسألة الأمن الغذائي أهمية بالغة في ظل رهانات عالمنا المعاصر ، بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ولقد باتت تحديات الأمن الغذائي اليوم الهاجس الأول لكل الدول والشعوب، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجه.

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد من التمتع في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة

إن الاهتمام بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، يشكل أحد أبرز القضايا التي تحظى باهتمام ودراسة الباحثين والمنظرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فبعدما ساد التركيز على الاهتمام بالجوانب العسكرية، والاقتصادية لأمن الدولة وكيفية تطويرها وحمايتها، انتقلنا إلى الحديث عن أهمية الإنسان داخل هذه الدول، من خلال الاهتمام بمتطلباته وتحقيق أمنه، والذي جسد في الأمن الإنساني الذي يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم أبعاده.

تعاني دول المغرب العربي كباقي الدول العربية الأخرى من مشكلة انعدام الأمن الغذائي في صور مختلفة، وقد ترتب عليه نقص في متوسط نصيب الفرد من الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطه وصحته، وذلك بالرغم من الجهود الداخلية والإقليمية المبذولة لتوفير السلع والمنتجات الغذائية الرئيسية للسكان مثل الحبوب والزيوت والسكر والخضر والفواكه والألبان واللحوم والأسماك وغيرها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في دول المغرب العربي.

لقد شكلت جائحة كورونا أكبر تهديد مس دول العالم بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة وذلك راجع لتدهور المنظومة الغذائية في دول المنطقة، وفشل النظم السياسية في احتواء الوباء وتحقيق الرفاهية للأفراد.

1. أهمية الموضوع

تبرز أهمية الموضوع من ناحيتين علمية وعملية:

-فمن الناحية العملية فإن المستجدات والتحولات الدولية المتسارعة في دول المغرب العربي خاصة في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد وآثاره السلبية على المغرب العربي خلفت هذه الأخيرة جملة من التوترات التي سيتم عرضها من خلال دراستنا هذه.

- أما من الناحية العلمية فيكتسي هذا الموضوع مكانة مميزة وذلك باعتباره موضوع الساعة لأنه موضوع جديد من الناحية الأكاديمية وهو ما يعطيه أهمية كبيرة.

2.أسباب اختيار الموضوع: تتراوح أسباب اختيار الموضوع بين الموضوعية و الذاتية:

أ الأسباب الموضوعية

-تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في دول المغرب العربي كدول تنتمي للعالم الثالث وكيف تم التعامل مع أزمة كورونا كتهديد أمني.

-محاولة معرفة مدى نجاعة الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي والدولي للتعاطي مع الأزمة

ب- الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي إلى التغلغل في مستجدات جائحة كورونا ودراسة ما خلفته من أضرار.

-الرغبة والفضول لدي الباحث في دراسة طبيعة مصادر التهديد الأمني في دول المغرب العربي وانعكاس ذلك على مسار التنمية والرفاه الاقتصادي للفرد.

3. الإشكالية

❖ **كيف تم احتواء أزمة كورونا وتحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات.

1. كيف ظهر فيروس كورونا؟

2. ما هو واقع الأمن الغذائي في دول المغرب العربي قبل أزمة كورونا؟

3. ما هي تأثيرات أزمة كورونا على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي ؟

4. الفرضيات

- يرتبط تحقيق الأمن الغذائي في المغرب العربي بمدى سهولة التعامل مع جائحة كورونا.

- يعتبر الأمن الغذائي عامل أساسي ومهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول المغاربية ورسم سياساتها على المستوى الدولي.

5. حدود الدراسة

-الإطار الزمني:

ينطلق النطاق الزمني للدراسة ابتداءا من أوائل شهرمارس2021 أين كانت البداية الحقيقية لتفشي الموجة الثالثة لفيروس كورونا وبروز أهم المعوقات التي كانت مست الجانب الاقتصادي العالمي، لتستمر الدراسة في بحث على الآثار التي مست الأمن الغذائي في دول المغرب العربي وقد تواصلت الدراسة في هذا الموضوع إلى نهاية شهر أوت 2021، إلا أن الأحداث لازالت متواترة إلى يومنا هذا.

الإطار المكاني:

ترتكز هذه الدراسة علة تأثير أزمة كورونا على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، والتي تضم كلا من ليبيا والجزائر وتونس.

6. المقاربات المنهجية

إن المنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون فيها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها حين نكون عارفين وهو الطريق المؤدي للغرض المطلوب ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج.

– **المنهج التاريخي** : يعتمد هذا المنهج على الخبرات السابقة والتي يتحصل عليها الباحث من المصادر التاريخية ، وذلك بغية فهم الظاهرة الآنية فهما يقينا جيدا والوقوف على أحداث الماضي و الاستفادة منها لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل من خلال عرض واقع الأمن الغذائي في دول المغرب العربي قبل وبعد الأزمة.وأيضا استعراض مراحل ظهور الأزمة وتطوراتها

– **المنهج الوصفي** : وهو من المناهج الأكثر شيوعا في العلوم السياسية خاصة والعلوم الإنسانية بشكل عام ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة بها ، حيث يصف لنا ماهية فيروس كورونا.

–**المنهج الإحصائي**: تم توظيفه لتوضيح حجم احتياجات توفير الأمن الغذائي لدول المغرب العربي، مع التمييز بين الدول.

–**منهج دراسة حالة**: يساعد توظيف منهج دراسة حالة في تحليل عدة مسارات، فهو أسلوب يتعدى عملية الرصد والوصف، ليصل إلى مرحلة التحليل واستخراج النتائج بأكبر دقة ومن

ثمة تعميمها على نطاق واسع، تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، حيث تم التركيز في البحث على دراسة حالة الدول التي لديها عجز في توفير الاكتفاء الذاتي.

-**المنهج المقارن:** يساعد توظيف المنهج المقارن على دراسة أوضاع الأمن الغذائي في الدول التي تم عرضها ومقارنة حالة الضعف والقوة والعجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

7. أدبيات الدراسة

لقد تم الاعتماد على عدد من المراجع والتي تتقاطع مع الموضوع في العديد من الزوايا وكان لها الفضل في إثراءه ونذكر منها على سبيل المثال دراسة قام بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي تطرق فيه إلى آليات الأمن الغذائي على الجانبين تحت عنوان " المغرب العربي وتحديات الأمن الإنساني" والتي قام تحليلها الدكتور عزت الشامي ، إذ تطرق في دراسته هذه إلى أبرز التهديدات الأمنية التي آلت عن تحقيق الأمن الإنساني في دول المغرب العربي.

– دراسة عبير بسيوني المعنونة بالأمن الإنساني في المحافل الدولية " ، والذي تطرقت فيه إلى الأمن الغذائي وأبعاده الأساسية.

– دراسة "إسماعيل إبراهيم بـ "الفيروسات الجديدة والحروب البيولوجية" والتي تطرق فيها إلى أهم مستجدات فيروس كورونا وأهم الأعراض الملازمة للمتعرض لها ومدى خطورتها وكيف أثر هذا الفيروس على السياسات الدولية.

8. صعوبات الدراسة

تنحصر الصعوبات التي واجهتها عند إعداد الدراسة في:

– تواترية الأحداث وتسارعها بشكل يومي صعب من عملية ضبطها ورصدها.

– وجود بعض عناصر المادة العلمية المتعلقة بالموضوع في وسائل الإعلام الأمر الذي يتطلب المزيد من التدقيق والتمحيص لحصره في الأطر الموضوعية للدراسة، فالأحداث لازالت مفتوحة إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

9. تبرير خطة البحث

انطلاقا من كل هذا ومحاولة لدراسة الموضوع لهدف إجراء التراكم المعرفي استوجب إتباع الخطة التالية:

الفصل الأول: أين تم الحديث فيه عن الأمن والأمن الغذائي وذكر أهم مستويات الأمن وأهم المصطلحات ذات الصلة مع الأمن.

الفصل الثاني: حيث تم تسليط الضوء على تداعيات أزمة كورونا على دول المغرب العربي وكذلك التطرق إلى طبيعة الأمن الغذائي في المغرب العربي قبل وبعد أزمة كورونا في كل من ليبيا والجزائر وتونس.

الفصل الثالث: وقد تم التطرق فيه على أهم الجهود الدولية والإقليمية في منطقة المغرب العربي إبان جائحة كورونا.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الأمن والأمن الغذائي

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: مستويات الأمن

المطلب الثالث: تعريف الأمن الغذائي

المطلب الرابع: أبعاد الأمن الغذائي

المبحث الثاني: ماهية الأزمة

المطلب الأول: تعريف الأزمة

المطلب الثاني: الأزمة والمفاهيم المقاربة لها

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن والأمن الغذائي

المطلب الأول: المنظور التفسيري للأمن والأمن الغذائي

المطلب الثاني: المنظور التكويني للأمن والأمن الغذائي

تمهيد

إن الإطار المفاهيمي والنظري لأي دراسة هو الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية والعلمية للمواضيع وبين الدراسة السطحية والوصفية، حيث أن الدراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لا بد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع المعالج.

المبحث الأول: ماهية الأمن والأمن الغذائي

إن التركيز على المدلول المعرفي لمفهوم الأمن الغذائي، أوجب علينا التطرق إلى مفهوم الأمن بصفة خاصة وأهم مستوياته التي تؤثر على العلاقات الدولية، لذلك تطرقنا في هذا المبحث إلى تعريف الأمن بصفة عامة ثم الأمن الغذائي بصفة خاصة وإبراز أهم خصائصه.

المطلب الأول: تعريف الأمن:

يعتبر مصطلح الأمن من المفاهيم المعقدة في حقل العلاقات الدولية واختصاص الدراسات الأمنية، فهو أصبح الغاية الوحيدة التي تسعى شعوب العالم لتحقيقها وتوفيرها.

فبعد الحرب الباردة كثرت النقاشات والتحليلات حول مفهوم الأمن ومعانيه ودلالته، وبذلك أصبح الأمن علمًا قائمًا بذاته باعتباره عنصرًا أساسيًا للحياة وبقاء الأفراد والكائنات الحية ومصدر سعادته وراحته النفسية وطمأنينته، وهذا ما دفع الإنسان للبحث عليه وإتباع جميع السبل الممكنة لتوفيره وذلك لكي يتأثر به ويؤثر عليه دفاعًا عن النفس و تأمينًا للبقاء.

فالمعنى اللغوي للأمن: هو التحرر من الخوف والحاجة، أي يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه، وربط الإسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعا عز وجل عباده إلى الإيمان به ليتحقق الأمن والأمان.[1]

ولعل أدق مفهوم للأمن هو قوله تعالى في كتابه الكريم: " فليعبدوا رب هذا البيت(3) الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف (4).[2]

كما جاء لفظ الأمن ونقيضه في قوله تعالى: " وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنًا ".

---

[1] محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، ط1، (مصر: القاهرة، مكتبة الإمام البخاري، 2009)، ص 3-19.

[2] سورة قريش الآيتان 3 و4.

أما اصطلاحًا فقد شمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف نظرًا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام، وقد تطرقنا إلى مجموعة من التعاريف وذلك بهدف الإلمـــام بكل مضمون ومحتوى معرفي لكل تعريف للتفادي الوقوع في التحيز والذاتية،

ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

يرى **و ولتر ليبمان Walter Lippmann:** " أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه"[3].

وفحوى القول من هذا التعريف نجد أن الأمن يركز على الجانب العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد الأسس المركزية للدولة.

وفي نفس السياق نجد تعريف "**أرلوند ولفرز** " لعام 1952 ويعتبر من أقدم التعاريف التي قدمت في الحقل الأمني والتي لقت إجماعًا بين الباحثين في حقل العلاقات الدولية، ومن وجهة نظر " ولفرز" يرى أن: " الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القوى المركزية، وذاتيًا هو غياب الخوف من أن تكون تلك القوى محل هجوم"، والمقصود بالقوى المركزية بقاء الدولة، والاستقلال الوطني، الهوية والرفاه الاقتصادي، والحريات الأساسية.[4]

[3] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص414.

[4] عبير بسيوني رضوان،الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية،(مصر: القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص26.

أما "**جوزيف ناي** " فقد ربط مفهوم الأمن بالأمن القومي، باعتباره: "غياب التهديد إلى القيم الكبرى " وبعبارة أخرى أن الدولة التي تكون آمنة هي التي توفر لأمتــها السلامة الإقليمية وسيادتها وسكانها وثقافتها و رخائها الاقتصادي الذي يجب أن يكون آمنًا من الأضرار والمخاطر الكبرى، والتي تحقق اكتفاءها الذاتي و الغذائي ونقص المجاعة والأمية، والتي تتخذ في المحافل الدولية دور الوسيط أو الداعي والمنادي بالسلام الدولي.

و أما " **باري بوزان** " فيرى أنه لتحقيق الأمن يجب " العمل على التحرر من التهديد"، أي أن الأمن يتحقق عندما تنتفي جميع أشكال التهديد والمخاطر التي تهدد الأفراد.[5]من خلال ماسبق يمكن وضع تعريف إجرائي:

التعريف الإجرائي للأمن:

هو مجموعةٌ من التدابير والقوانين التي يتّبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسِه ومالِه وممتلكاته أو عرِضه أو أيّ شيءٍ ثمينٍ يخاف عليه , ويعتَبِر الإسلام الأَمْن في غاية الأهميّة، فقد سنّ قانوناً لحماية المسلمين وحرّم الإيذاء فيما بينهم، فعندما يدخل الشخص في الإسلام فدَمه وعِرضه وماله حرام على أخيه المسلم لا يجوز له اختراق هذا الأمن، بل اعتبر الاعتداء على حياة المسلمين من الكبائر التي توقع صاحبها في التهلكة، وتوقع المفاسد في المجتمع

المطلب الثاني: مستويات الأمن:

يرى " **باري بوزان** " أنه لفهم مسألة الأمن وطريقة بنائه تتطلب التحليل عبر مستويات عديدة فانطلق من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية، سنحاول عرضها في نقاط التالية:[6]

المستوى الداخلي: وهو مستوى يتعلق بـ :

[5] جون بيليس، ستيف سميث، نفس المرجع السابق الذكر، ص416.

[6]المرجع نفسه، ص419.

أولا: الفرد:

إذ يعتبر الركيزة الأساسية التي تدور حولها القضايا، بحمايته من كل خطر أو تهديد يمس حياته الخاصة والعامة بتوفير سبل الحماية والحاجيات الضرورية التي تتطلبها أنشطة حياته اليومية من خلال جملة الحقوق والواجبات.

ثانيا: الدولة:

وهو ما يطلق عليه بالأمن الوطني أو القومي، الذي يعني بالأساس حماية وتأمين كيان الدولة بحفظ المجتمع وحمايته من أي اختراق أو تهديد.

المستوى الخارجي:

يتمثل هذا المستوى في الصلات الخارجية للدولة مع العالم الخارجي والذي يتضمن مستويين:

أولا: المستوى الإقليمي

بتجاهل الدراسات الأمنية التقليدية، خلق ذلك أزمة فهم كيفية تحليلاتها، يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى الجزئية الجديدة من أبرز الإسهامات التي أضافها "باري بوزان" للتقسيم الكلاسيكي المعتمد من طرف "كينث ولتز" أين يشغل هذا الأخير مرتبة وسيطة في سلم أو هرم التعمق المستوياتي "لبوزان" فهو أوسع من المستويين السابقين (الفرد والدولة)، بحيث يشمل كل دولة نزولا إلى المجتمع، (الجماعات) فالأفراد، لكنه في نفس الوقت يقع في مرتبة أدنى من مستوى النظام الدولي ليشكل بذلك مستوى توافقيا يتضمن إطارًا من الديناميكيات

المختلفة والتي تأخذ شكلاً تصاعديًا وتنازليًا مثل: عدد ونوعية القوى الفاعلة فيه، وطبيعة المنافع التحديات المشتركة التي تواجهها.[7]

ثانيا: المستوى الدولي

وهو مستوى أعلى مما سبقه، إذ يتعلق بتحركات الدولة ضمن المحيط العالمي من خلال تركيزه في تحليله للظواهر الأمنية على مجموعة من المتغيرات مثل: عدد القوى الكبرى المؤثرة، في النسق الدولي من ثم طبيعة الاستقطاب القائم إلى توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين الوحدات السياسية، بالإضافة إلى واقع التحالفات الدولية.

وبذلك فمستوى النظام الدولي يتسع ليشمل المستوى الإقليمي والذي تقع فيه الدولة وتتقاسم الحدود مع غيرها من الوحدات السياسية الأخرى، فهو أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل الدول.[8]

المطلب الثالث: تعريف الأمن الغذائي

لقد حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير منذ مؤتمر التغذية والزراعة سنة 1943 ،ومنذ ذلك الوقت، تمت إعادة تعريف المفهوم، على أنه "الحصول على قدر كاف ومستقر من الغذاء لكل شخص" وكانت الخطوة التالية في خمسينيات القرن العشرين هي إنشاء وكالات ثنائية من قبل البلدان المانحة مثل الولايات المتحدة وكندا لشحن فوائضها الزراعية إلى البلدان المحتاجة، وبحلول ستينيات القرن العشرين، كان هناك إدراك متزايد بأن المعونة الغذائية يمكن أن تعرقل بالفعل التقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي ولد مفهوم الغذاء مقابل التنمية في عام 1963 ،إلا أن فترة السبعينيات عرفت أزمة

[7] ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط،(السليمانية: العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص15.

[8] خديجة خضراوي، "التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن دراسة في إسهامات كوبنهاغن،(مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،2016)، ص50.

الغذاء، ولمواجهة ذلك وضعت كثير من الدول خطط تأمين لضمان الحصول على الإمدادات الغذائية، مما أدى إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات المانحة وتحسين سبل رصد الحالة على أرض الواقع في البلدان المستقبلة. وبالتالي أعيد تعريف مفهوم الأمن الغذائي في مؤتمر الأغذية العالمي في روما سنة 1974 على أنه "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار "وفي عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره الموسوم بـ "الفقر والمجاعة" الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه " وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية". فقد تركز تعريفه على الديناميات الزمنية لانعدام الأمن الغذائي[9]، وعرض التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن، المرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل، وانعدام الأمن، الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات.

كما يُشير مُصطلح الأمن الغذائي إلى توفّر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بأنّ الأمن الغذائي قد تحقق فعلاً عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه إثر عدّة عوامل تعتبر خطيرة ومنها الجفاف والحروب، وغيرها من المشاكل التي تقف عائقاً في وجه توفّر الأمن الغذائي.

ينشطر الأمن الغذائي إلى مستويين رئيسيّين وهما المطلق والنسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحياناً، ويمكن اعتباره غالباً بأنّه يحقق مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن

[9] أبو بكر عبد الله سليمان الطيب، **الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، العدد الثالث، ماي 2009، ص122.

الغذائي النسبي فإنه يشير إلى مدى قدرة الدولة على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو الأفراد من سلع وغذاء بشكل كلي أو جزئي.

التعريف الإجرائي للأمن الغذائي:

الأمن الغذائي يُشير إلى ضرورة توفير ما يحتاجه الأفراد من مواد لازمة من منتجات غذائية، وقد يكون هذا التوفير يعتمد على التعاون مع الأقطار الأخرى أو بالاعتماد على الذات فقط، ويعتمد هذا المصطلح على ثلاثة مرتكزات وهي توفر السلع بشكل مستمر بأسعار مناسبة للمستهلك

المطلب الرابع: أبعاد الأمن الغذائي

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم، واعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها لدلالته التأثيرية، ونذكر من بين هذه الأبعاد المتعددة أربعة أساسية لها دلالتها وآثارها الواضحة في كل بلدان العالم.

01- البعد الديمغرافي: يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التأمين الغذائي، أوجده هو ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير الدالة على الأمن الغذائي وأما القطب الثالث وهو الأهم لأن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة التي تستدعي التأمين لها[10]، ولقد بدا هذا واضحا بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية.

[10] أبو بكر عبد الله سليمان، مرجع سبق ذكره، ص125.

02- **البعد الاقتصادي:** إن للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي، إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كميا ونوعيا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار الحركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية.

إن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها قضية تستدعي الاهتمام عليهما باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للزراعة.

03- **البعد السياسي:** تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها المسئولة لتحقيق هذا الهدف- الأمن الغذائي- الذي أصبح المخرج الوحيد للدول الفقيرة من الأزمات التي تعاني منها خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، لذا فإن التكامل ألسببي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي باعتبارهما أبعاد اقتصادية للحصول على إنتاج كبير وعلى الجودة الغذائية، من جهة ومن جهة أخرى، جملة القرارات والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

04- **البعد الثقافي:** إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه، لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي،[11] من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز

[11] أبو بكر عبد الله سليمان، مرجع سبق ذكره، ص130.

استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها.

المبحث الثاني: ماهية الأزمة

إن التعرف الجيد مفهوم الأزمة يساعد في فهمها والفهم الجيد للأزمة يرسم صورة واضحة عنها، مما يمكن من الغور في أعماقها وتحليلها، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها، ولقد تشابك مفهوم الأزمة مع المفاهيم أخرى ذات الصلة بها.

المطلب الأول: تعريف الأزمة

عرف "الرازي مختار الصحاح" الأزمة لغويا بأنها: " الشدة والقحط أو المأزم، المضيق، وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم، وموضع حرب مأزم.[12]

كما ذكر "عبد الوهاب" أن مفهوم الأزمة نشأ في بدايته في نطاق العلوم الطبية، حيث يرجع إلى المصطلح اليوناني "كرينو" ويعني نقطة تحول "Turning point " وهي لحظة مرضية محددة للمريض يتحول فيها إلى الأسوأ أو الأحسن خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا.[13]

كما ذكر Steven R. Van Hook أن كلمة الأزمة جاءت من الكلمة اليونانية **Crisis**التي تعني **القرار**، وهي اللحظة التي مررنا بها جميعا حيث كان من المفروض علينا ونحن واقعين تحت الضغط أن نقرر مجموعة من القرارات، أن نسير باتجاه اليمين أو اليسار الفرار أو القتال.[14]

---

[12] أحمد أحمد، **إدارة الأزمة التعليمية**، ط1، (القاهرة: دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، 2002)، ص29.

[13] حسن البزاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999)، ص15.

[14] أحمد أحمد، نفس المرجع السابق الذكر، ص31.

أما في اللغة الصينية فتستخدم الأزمة في كلمتين هما Wet_Ji تعبر الأولى Wet عن الخطر والثانية Ji عن الفرصة التي يمكن استثمارها، من خلال تحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر إلى لإعادة الظروف إلى وضعها الطبيعي، وإيجاد الحلول البناءة.

أما عن مفهوم الأزمة الاصطلاحي، فلقد ذكر الضويحي أن مفهوم الأزمة يعد واحدا من المفاهيم التي يصعب تحديدها، وتكمن الصعوبة في تحديد مفهوم الأزمة في شمولية طبيعتها واتساع نطاق استعمالها لتشمل مختلف صور العلاقات الإنسانية السلبية عادة في كافة مجالات التعامل وعلى قدر مستوياته، وعادة ما ترتبط الأزمة بالإحساس بالخطر والتوتر وأهمية عنصر الوقت اللازم لاتخاذ القرارات وإجراءات المواجهة.[15]

ومن بين التعاريف التي أعطيت للأزمة تعريف "**ماكليلاند**" الذي اعتبر فيه أن "الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها "

ويرى "**كارل سلايكي**" أن "الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم، يمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج."

أما"**North** " فيشير إلى أن "الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تُحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه".[16]

---

[15] فهد أحمد الشعلان، **إدارة الأزمات: الأسس_المراحل_الآليات**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003)، ص52.

[16] عليوة السيد، **إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية – أساليب وقائية)**، (القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997)، ص6.

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة.[17]

والأزمات غالبا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوى سلميا أو تجمد أو تهدأ.

التعريف الإجرائي للأزمة:

هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد – تعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة.

وتعد الأزمة بمثابة خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، وتتسم الأزمة غالبا بعناصر المفاجأة وضيق الوقت ونقص في المعلومات بالإضافة إلى عوامل التهديد المادي والبشري.

المطلب الثاني: الأزمة والمفاهيم المقاربة لها

يتشابك مفهوم الأزمة مع مفاهيم أخرى مثل الكارثة، الصدمة، المشكلة، الحادث، وكثيرا ما يتلبس الأمر بين هذه المفاهيم ومفهوم الأزمة بسبب وجود خصائص مشتركة بينهم تؤدي لهذا الخلط، وهنا سنحاول على توضيح هذه المفاهيم وإبراز الفوارق فيما بينهما وبين الأزمة:

- **التوتر:**

[17] محمود جاد الله، **إدارة الأزمات**، ط1، (أبو ظبي: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص9.

يعود التوتر Tensions إلى مجموعة من المواقف والميول Prédispositions نتيجة الشك وعدم الثقة. والتوتر حسب "**مارسيل ميرل**" هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة "، إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع .

فالتوتر إذن ليس كالأزمة، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على الأزمة.

- **الحرب:**

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة.

"**فكلوزفيتس**" عرف الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا.... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى.[18]

ويرى "**غاستون بوتول**" بأن "الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة".

ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف...وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعدو أن تكون صراع أو تبادل تهديدات ."

ويرى "**ريمون أرون**" أن "الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية."

ويعرفها "**كوينسي رايت**" كـ"اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة.

[18] فهد أحمد الشعلان، مرجع سبق ذكره، ص60.

وعليه فإن الحرب تختلف عن الأزمة بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، وبأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة، في حين أن الأزمة يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا، اقتصاديا أو إيديولوجيا.

- **النزاع:**

يقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهم، إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير، كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة، وتتصف العلاقة النزاعية دائما بالاستمرارية، وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.[19]

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن والأمن الغذائي

نظرا للتطور الذي شهده الأمن في حقل العلاقات الدولية، ظهرت العديد من المدارس الفكرية التي ساهمت في تحديد وضبط مفهوم الأمن من الناحية النظرية، لذلك ارتئ منظرو العلاقات الدولية إلى وضع نظريات ساهمت في تفسير الأمن والأمن الغذائي.

المطلب الأول: المنظور التفسيري (الضيق) للأمن والأمن الغذائي

يشتمل المنظور العقلاني التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، حيث يحاول تفسير الأمن انطلاقاً من مبدأ الحتمية في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، فهو لا ينظر للأمن كمعطى مسبق وليس مبني، بمعنى أنه

[19] جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**، ط1، (الجزائر: دار القلم، 1992)، ص97.

ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية، لذلك سنحاول عرض أهم النظريات التي في الشق التفسيري (الضيق) للأمن والأمن الغذائي.

1. النظرية الواقعية

ومن ابرز دعاتها هانس مورغانتو وتركز النظرية على فكرة المصلحة، والقوة، والمصلحة، في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي يسميها مورغانتو بفكرة الأثير أو السيطرة، وبتحديد آخر فان القوة السياسية التي تعنيها هذه النظرية هي بالتأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة هي بذلك لا يمكن ان تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، إنما هي أوسع نطاقا من ذلك ، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هي التي تحدد في النهاية قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكاناتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول ، ومن هنا تنظر النظرية الواقعية الى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي توليها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى .[20]

لذلك عاج مورغانتو المصلحة القومية كهدف سهل التحديد ما دامت المصلحة القومية تتحدد دائما وأبدا في إطار القوة ، ويقول بعض الناقدين لنظرية مورغانتو أن مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية ربما كان أكثر تناسبا مع ظروف الصراعات الدولية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ولكن لا يصلح معيارا للتحليل مع ظروف التحول الجذري الذي طرأت على العلاقات الدولية في القرن العشرين ، وفي هذا السياق قال "ستان لي هوفمان" : إن فكرة الهدف والمصلحة القومية التي يسهل تحديدها–كما يدعي مورغانتو–

[20] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في أصول النظريات**، ط2، (الكويت: دار الأقلام ، 1979)، ص32.

لا تصلح إلا في ظرف مستر حيث تتبارى الأطراف على تحقيق الأهداف المحددة بوسائل محددة ودون ضغوط داخلية تقطع على هذه الأطراف المتبارية تحركاتها.

وعليه فان أي تغيير في عدد القوى الدولية سيؤدي إلى إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي، وهذا ما حدث بالفعل ، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحول العالم إلى نظام دولي آخر لم تستقر أركانه بشكل محدد، وذلك لان تحوله لم يكن بفعل حرب عالمية وإنما بشكل تدريجي، ولهذا السبب فالقوى الدولية تتبارى لتتبوأ مركزا استراتيجيا على سلم القوى الدولية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.

أما المبادئ الأساسية للواقعية الجديدة فهي:[21]

الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل القوة.

- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول.
- في ظل الفوضى الدولية فان الدول لها هدف أساسي واحد وهو إلقاء أو المحافظة على الذات عبر تحقيق اكبر قدر ممكن من القوة.
- لا يمكن لأي دولة أن تثق في نوايا دول أخرى.
- بسبب غياب الثقة تواجه الدولة مأزقا امنيا يتصل بالشك المتبادل والمنافسة.
- للقوة أهمية كبيرة لان توزيعها يحقق توازن واستقرار النظام الدولي.
- العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية.

دراسة السياسة الخارجية مفصولة عن السياسة الداخلية.

1. تتشكل التحالفات إتباعا لكل من عنصري ميزان القوة وبنية النظام الدولي اللذان يحافظان على امن واستقرار النظام الدولي.

[21] المرجع نفسه، ص40.

يحصر الواقعيون مفهوم الأمن في البعد العسكري وفق توجه الواقعية الكلاسيكية، أما الواقعية البنيوية فتحاول التأقلم مع الظروف الدولية، وتعود أصول الواقعية إلى الفلسفة العتيقة في كتب الشرقيون.

كما يرى "مكيافيللي" أن ضمان بقاء الدولة يكمن في تحلي القادة بمعايير أخلاقية غير تلك الموجودة عند العامة من أفراد المجتمع، كما نجد توجه "هوبز" نفسه الذي ذهب إليه "مكيافيللي" في ضرورة امتلاك القوة والسعي المستمر إلى تعظيمها لتحقيق الغاية الأسمى وهي الحفاظ على البقاء.[22]

تعتمد الواقعية على التاريخ للوصول إلى التعميمات حول السلوك الدولي، كما تعتبر أن الصراع هو الأساس في العلاقات الدولية والتعاون هو الاستثناء، ففي العلاقات الدولية لا يوجد تناسق في المصالح بين مختلف الدول، إنما هناك تضارب في المصالح بين الدول.

2. النظرية اللبيرالية:

أول نقطة يمكن ملاحظتها حول الليبرالية هي أنها مذهب له تقاليد عريقة فجذور معظم الأفكار الليبرالية الجديدة يمكن إيجادها في الليبرالية الكلاسيكية، وقد ظهرت مع كتابات ادم سميث وسيطرة كإيديولوجية على الفكر السياسي والاقتصادي منذ القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، خاصة في بريطانيا والولايات المتحد الأمريكية، وبعد كل من ادم سميث دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، جاك هوبسون، جون ماينرتكينز، دافيد ميتراني، فريديريك هايك، جيكاغالبرايث،

[22]/ جيمس دورتي و روبيرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي،(الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985)،ص61.

ميلتون فريدمان، روبرت كيوهن، من ابرز الاقتصاديين السياسيين البارزين المؤثرين ضمن التيار الليبرالي، وهم يشكلون مجموعة متعددة الأطياف تنقسم إلى تيارين:[23]

- أنصار التدخل الأدنى للدولة في الاقتصاد ومبدأ" دعه يعمل دعه يمر" ، ومبدأ التجارة الحرة، ويمثله سميث، ريكاردو، هايك، فريدمن.
- أنصار التدخل الواسع، في الاقتصاد محليا ودوليا ويمثله: هوبسون، جالبرايث كيوهان.
- يفرض الليبراليون رأي الواقعيون القائل بأن الحر هي الشرط الطبيعي للسياسة العالمية، كما يشككون أيضا في الرأي القائل: إن الدولة هي الطرف الفاعل في مسرح السياسة العالمية، بالرغم من أنهم لا ينكرون أهميتها، غير أنهم يهتمون الشركات المتعددة الجنسيات والأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية، فئات ذات أهمية بالغة على صعيد بعض ميادين القضايا في إطار السياسة العالمية.

ينطلق أنصار البارادايم الليبرالي في تفسيرهم للعلاقات الدولية بناءا على العديد من لافتراضات أهمها:[24]

-يرى ليبراليون أن الدول ليست فاعلا وحدويا، بل الأشخاص والجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة.

-يميل الليبراليون إلى اعتبار الدولة مجموعة من المؤسسات البيروقراطية لكل منها مصالحها الذاتية، وليس في اعتبارها عنصر فاعلا فريدا أو موحدا ، لهذا لا يمكن أن يكون هناك

---

[23] جيمس دورتي، روبرت بلسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص32.

[24] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص37.

شيء من قبيل المصلحة الوطنية في هذا السياق، لأنها لا تمثل سوى ما ينجم عن سيطرة المنظمات البيروقراطية على عملية اتخاذ القرار داخل بلد ما.

2. يؤكد الليبراليون أن الأفراد على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية يحددون أدوارا مادية ومعنوية وخيارات معينة بخصوص مستقبل دول العالم، تدفعهم للمقايضة السياسية والعمل الجماعي ، والبديهية المركزية هي انه لا يمكن فهم ممارسات القوة ا الترويج للعمل الجماعي بين الدول ما لم يتم فهم الغايات الاجتماعية الأساسية التي تسعى الدول لتحققها.

3. فيما يخص العلاقات ين الدول يشدد الليبراليون على فرص التعاون وتصبح المسالة الكبرى هنا هي تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه، أما بالنسبة إلى المصالح الوطنية فان الليبراليون لهم نظرة أقرب بكثير من المنظور العسكري وهم يؤكدون هنا على أهمية المسائل الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، وهم يرون أن النظام في السياسة العالمية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها، والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية.

إن الترويج للديمقراطية على المستوى العالمي يعود للتقاليد القديمة لليبرالية في السياسة الدولية، والتي لها أوجه متعددة فمنها الكلاسيكية ومنها الجديدة ومنها المؤسسية، والتي تتقاسم وفق هذه التعددية المشتركة في الإيمان الراسخ لديها على ارتقاء الجنس البشري يكمن في الديمقراطية

إن الجذور النظرية لهذا الطرح تعود إلى "إيمانويل كانط" في مشروعه السلام الدائم لعام 1795،[25] والذي فحواه أن الشراكة بين الدول الديمقراطية الساعية إلى السلام بالإمكان أن ينجم عنه السلام الدائم، حتى وإن لم تميل هذه الدول إلى التفكير بنفس المنطق فإنه بالإمكان وفق هذه الرؤية استمرار السلام الدولي من خلال " الترويج للقيم الديمقراطية"،

[25] كانط إيمانويل، **نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية**، تر: نبيل الخولي،(بيروت: دار صادر، 1985)، ص33.

فتعميم البنى السياسية المحلية على القيم الديمقراطية، سيساهم في القضاء على الأخطار التي يشكلها منطق القوة.

لقد ساعد الوضع الدولي في فترة الثمانينيات من القرن العشرين على بروز الطرح النظري للسلام الديمقراطي كأبرز تحليلات المنظور الليبرالي، وفي هذا المقام يعتبر "مايكل دويل" صاحب أطروحة السلام المنفصل* في هذا الإطار وجب الإشارة إلى أن "دويل" أشار إلى أن هناك ثلاث مجموعات تشكل أساس الديمقراطية والحرية في العقيدة الليبرالية وهي:

01- التحرر من السلطة الاستبدادية بما في ذلك حرية التعبير والمعتقد وحق الامتلاك وكل أنماط وأصناف الحرية.
02- ضمان كل ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق في الرعاية الصحية وفرص التعليم والتوظيف.
03- تأمين جملة الحقوق السياسية والمدنية وفي مقدمتها حق المشاركة السياسية والتمثيل المبنية على الأسس الديمقراطية كجزء من التعددية السياسية.[26]

المطلب الثاني: المنظور التكويني (التوسيعي) للأمن والأمن الغذائي

لقد جاء المنظور التوسعي لمفهوم الأمن كنتيجة تنقيحيه للتصور التقليدي، بل وأكثر طعنا في الصياغة التقليدية، بحيث يدعو إلى إعادة النظر ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن والأمن الغذائي.

* السلام المنفصل: حسب "دويل" هو ذلك أوجدته الدول الليبرالية فيما بينها التي عادة ما تكون دولا مسالمة، رغم أن هذه الدول قد تتحول إلى العكس من ذلك تماما، لتصبح الديمقراطيات الليبرالية لا تقل عدوانية عن الدول الأخرى.

[26] كانط إيمانويل، مرجع سبق ذكره، ص34.

1. مدرسة كوبنهاغن ومفهوم الأمن

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر " باري بوزان " barry buzan: الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية people : state and fear: The National security problem in international Relations الصادر عام 1991.[27]

وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوما ثابتا كما أقرها يوهان غالتونغ في إطار هذه المدرسة، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول.

يعد باري بوزان من أبرز مفكري مدرسة كوبنهاغن، إلى جانب وجاب دو ويلد jaab de wilde، وأول ويفر OLE Weaver، والعديد من المفكرين الذين يعملون تحت لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام، وتنطلق مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى une démarche ،[28] وأن الفاعلين Actor ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمنية Sécurisation ، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء.

---

[27] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا،(مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2007)، 71.

[28] سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، "المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 19.

كما تعتبر مدرسة كوبنهاغن أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالاتٍ جديدةٍ للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، حيث انطلقت من إرادةٍ في تأسيس مسار خاصّ للدّراسات الأمنية يسمح بالتغلّب على حدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدّولية، عن طريق مدّ مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحت وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدّول فقط، فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية فإن مقاربة مدرسة كوبنهاجن هي تقريبًا "غير قابلةٍ وويليامز Huysmans للتصنيف"، فماك سويني يعتبر أنّ أغلبية أعمالها "موضوعيّةٌ وواقعيّةٌ"، في حين أنّ هويزمانز Huysmans و ويليام Williams يعتبرانها "خليطًا من الواقعيّة والبنائيّة.[29]

وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف باري بوزان للأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان في أحيان أخرى فأساس الأمن هو البقاء، لكن يشمل على أحيان أخرى على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود «،كما يعتبر باري بوزان الأمن بأنه[30]:

- العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فانه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي

[29] سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 27.

[30] مرجع نفسه، ص28.

يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود.

- ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد" الانفلات منه أو تحييده كليا "، على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول" إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.

2. النظرية البنائية ومفهوم الأمن

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، وكان **Onuf Nicholas** أول من استعمل مصطلح "**البنائية** "في كتابه**making our of World** ، وكذا مع مقال الصادر عام 1992والمعنون بـ **construction of "Anarchy is what states make of it : the social : power politics**".

ولقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتا صعوبة في تفسيره. بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة السوفييتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك.

كما أن التحدي الذي تعرضت له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، جعل الباحثين يلجئون إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

لذا نجد أن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول. وهذا على عكس الواقعية والليبرالية التي تميل إلى التركيز على العوامل المادية[31].

ويشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب الطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات. وبالتالي فإن المسار Processوليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.

ووفقا لـ **Alexander wendt** ، فإن البنائية، وبغرض تقديم فهم وإدراك أكثر للسياسة الدولية، تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية: [32]

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "ذاتي.
- * "هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

وبالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها. كما أن الدولة –عند البنائيين– لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.

---

[31] حجار عمار، "**السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط**"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2002)، ص14.

[32] وولت ستيفن، **العلاقات الدولية عالم واحد ومتعدد النظريات**، تر: زيدان زياني، (لبنان: بيروت، دار الأقلام للنشر والتوزيع، 2014)،ص32.

وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين– تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام 2الدولي الفوضوي، وإنما تنبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية . وعلى عكس الواقعيين الذين يعتبرون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي التي تسبب النزاعات. فإن البنائيين– وعلى رأسهم – يرون أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى.

ووفقا ل **A. wendt** فإن الفوضى هي ما صنعته الدول وليس معطى مسبق، فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون(حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها.[33]

[33] المرجع نفسه، ص33.

الفصل الثاني: تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي

المبحث الأول: ماهية أزمة كورونا

المطلب الأول: تعريف أزمة كورونا

المطلب الثاني: أبعاد أزمة كورونا

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في دول المغرب العربي قبل أزمة كورونا

المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في ليبيا

المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في الجزائر

المطلب الثالث: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في تونس

المبحث الثالث: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي

المطلب الأول: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في ليبيا

المطلب الثاني: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الثالث: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في تونس

تمهيد

تعاني دول المغرب العربي كباقي الدول العربية الأخرى من مشكلة انعدام الأمن الغذائي في صور مختلفة، وقد ترتب عليه نقص في متوسط نصيب الفرد من الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطه وصحته، وذلك بالرغم من الجهود الداخلية والإقليمية المبذولة لتوفير السلع والمنتجات الغذائية الأسماك الرئيسية للسكان مثل الحبوب والزيوت والسكر والخضر والفواكه والألبان واللحوم وغيرها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول المغاربية تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية، كما يعاني القطاع الزراعي من فجوة تكنولوجية تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب الدول العربية.

المبحث الأول: ماهية أزمة كورونا

ظهر فيروس كورونا في أواخر 2019 كفيروس يمكن محاربته وكبح تفشيه في العالم العربي إلا أنه تم فقد السيطرة عليه وأصبح جائحة تهدد العالم أجمعين من خلال التأثير على كافة مجالات الدولة وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المبحث هذا.

المطلب الأول :تعريف أزمة كورونا

لتعريف أزمة كورونا أو جائحة كورونا يجب التطرق أولا إلى معرفة هذا الفيروس وتقديم مفهوم لهذا المصطلح ثم كيف انتقل أو تحول من فيروس عادي إلى أزمة أو جائحة مست كافة العالم .

أولا– اسم كورونا فيروس:[1]

يعرف فيروس كورونا "كوفيد–19" على انه فيروس ينتمي إلى فصيلة فيروسات واسعة الانتشار والتي تسبب نزلات البرد التي تتراوح بين الشائعة إلى نزلات البرد الحادة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (mers) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس) وفيروس كورونا المستجد والذي يعتبر سلالة جديدة حيوانية المنشأ أي أنها تنتقل بين الحيوانات و البشر و تتمثل علامات العدوى الشائعة في:

- الأعراض التنفسية والحمى.
- السعال وضيق التنفس.
- عدوى الالتهاب الرئوي.
- الفشل الكلوي.
- المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة.

يشتق اسم coronavirus (عربيا :فيروس كورونا) وتعني التاج أو الهالة حيث يشير الاسم إلى المظهر المميز لجزئيات الفيروس والذي يظهر عبر المجهر الالكتروني حيث تمتلك خملا من البروزات السطحية مما يظهرها على شكل تاج الملك أو الهالة الشمسية.

فيروسات كورونا هي مجموعة من الفيروسات التي تسبب أمراضا للطيور والثدييات وكذا البشر الذي يسبب لهم عدوى في الجهاز التنفسي والتي تتضمن الزكام عادة ما تكون طفيفة ونادرا ما تكون قاتلة مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية.

[1] إسماعيل إبراهيم، "**الفيروسات الجديدة والحروب البيولوجية**"، مجلة دار العلوم، العدد51، مصر، القاهرة، 2020، ص91.

اكتشفت فيروسات كورونا في عقد1960 وأول الفيروسات المكتشفة كانت فيروس التهاب القصبات المعدي في الدجاج وفيروسان من جوف الأنف لمرضى بشر مصابين بالزكام سمي بفيروس كورونا البشري E229 وفيروس كورونا البشري oc43 منذ ذلك الحين تم تحديد عناصر أخرى من هذه العائلة بما في ذلك فيروس كورونا سارس سنة 2003 وفيروس كورونا البشري NL63 سنة 2004 وكورونا ميرس في 2012 وفيروس كورونا الجديد والحالي COV-19 ومعظم هذه الفيروسات لها دور في إحداث عدوى جهاز تنفسي خطيرة بل وقد تؤدي إلى الموت.

فيروس كورونا الحالي أي covid-19 تسبب في نسبة من حالات الزكام الحاصلة في البالغين والأطفال وذلك من خلال ظهور أعراض رئيسية مثل الحمى وتورم الزوائد خاصة في البشر في فصل الشتاء وأوائل الربيع حيث تسبب تفشيه إلى تزايد نسبة الإصابات والوفيات تدريجيا.

في ديسمبر 2019 ابلغ عن تفشي ذات الرئة في ووهان بالصين وفي 31 ديسمبر 2019 اعزي التفشي الى سلالة جديدة من فيروسات كورونا وسميت رسميا بواسطة منظمة الصحة العالمية ب COVID-19

بحلول 23 من شهر نوفمبر 2020 ابلغ عن أكثر من مليون و400 حالة وفاة مؤكدة وأكثر من 60 مليون إصابة مؤكدة وعرفت سلالة ووهان على أنها سلالة جديدة من فيروس كورونا بيتا من المجموعة B2 مع تماثل وراثي يبلغ 70 بالمائة مع فيروس سارس وهو ذو أصل خفاشي. [2]

ثانيا) أزمة كورونا (جائحة كورونا):

[2] مختار نواصري، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في المغرب العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية التسيير، قسم الاقتصاد ، 2003/2002)، ص102.

لماذا أطلق اسم كوفيد 19 على فيروس كورونا –البيان .نسخة محفوظة 9 ابريل 2020 موقع واي باك ماشين.

هي أزمة وجائحة عالمية مستمرة لحد الآن سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة تفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام2019.

أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس ابلغ عن أكثر من 158 مليون إصابة بكوفيد–19 في أكثر من 188 دولة ومنطقة حتى تاريخ 10 ماي 2021 تتضمن أكثر من 3.290.000 حالة وفاة بالإضافة إلى تعافي أكثر من 94.3 مليون مصاب.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول تضررا من الجائحة حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة.

سبب هذا الوباء أضرارا اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة تتضمن ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير بالإضافة إلى تأجيل الأحداث الرياضية والدينية والسياسية والثقافية أو إلغائها ونقص كبير في المعدات تفاقم نتيجة حدوث حالة من هلع الشراء وانخفاض انبعاث الملوثات والغازات الدفيئة واغلقت المدارس والجامعات والكليات على الصعيدين الوطني والمحلي في 190 دولة ما اثر على نحو 73.5 بالمائة من الطلاب في العالم .

المطلب الثاني: أبعاد أزمة كورونا

1)-البعد الاقتصادي:

تمثل هذه الجائحة خطرا على استقرار الاقتصاد العالمي، توقعت "**أغاث ديمريس**" من وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجموعة ذي ايكونوميست، إن الأسواق سوف تبقى مضطربة حتى توضح الصورة حول النتائج المحتملة.[3]

ضمن تقدير لأحد خبراء جامعة واشنطن في سانت لويس قيمة الخسائر بأكثر من 300 مليار دولار على سلسلة التوريد العالمية وان الضرر اللاحق بها قد يستمر حتى عامين، انهارت أسواق البورصة العالمية في الرابع والعشرين من فبراير نتيجة ارتفاع كبير في عدد الحالات خارج الصين، وفي السابع والعشرين من فبراير نظرا إلى المخاوف المتراكمة حول وباء فيروس كورونا أعلنت مؤشرات بورصة الولايات المتحدة الأمريكية عن أكثر حالات الهبوط حدة منذ عام 2008 إذ سجل مؤشر "داو جونز الصناعي " هبوطا بقيمة 1.191 نقطة وأنهت المؤشرات الاقتصادية الكبرى إلى تسجيل تدهور كبير في قيمة الأسهم في 16 مارس إذ اعتبر الكثيرون حدوث ركود اقتصادي عالمي أمرا محتملا .

تعتبر السياحة أكثر احد القطاعات الاقتصادية تأثرا بالجائحة نتيجة حظر السفر وإغلاق المرافق العامة ومن ضمنها الأماكن السياحية إضافة إلى التوجيهات الحكومية المحذرة من السفر وتم إلغاء العديد من الشركات لرحلاتها بسبب نقص الطلب وانهارت شركة "فلاي بي " للخطوط الجوية الإقليمية البريطانية أيضا، تعرض مجال الرحلات البحرية السياحية أيضا لضرر كبير وأغلق عدد من محطات القطار.

[3] أحمد صدقي، "**التوازن الغذائي في العالم**"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2019،2020.

تعرض قطاع تجارة التجزئة لخسائر كبيرة إذ نقص عدد ساعات العمل في المتاجر وتعرضت للإغلاق بشكل مؤقت وتراجعت زيارة المتسوقين إلى متاجر التجزئة في أوروبا إلى 40 بالمائة من معدلها.

تبعا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي قد تؤدي الجائحة إلى إيقاع 14 إلى 22 مليون شخص في حالة الفقر المدقع مقارنة مع الوضع القائم حيث عرقلت الجائحة عملية إنتاج الغذاء وتهدد بإحداث أزمة غذائية كبيرة حيث قال "**ديفيد بيزلي**" رئيس برنامج الأغذية العالمي " قد نكون أمام عدة مجاعات هائلة خلال أشهر.[4]

أدت الجائحة أيضا لنقص الموارد بسبب الاستخدام العالمي الزائد للمعدات في سبيل مواجهة الأوبئة وحالات الشراء المفرط القلق الذي أدى في العديد من الأماكن إلى إخلاء رفوف المتاجر من البضائع الأساسية مثل (الطعام وورق المرحاض والمياه المعلبة)، إضافة إلى عرقلة العمليات الصناعية واللوجستية.

شمل الأثر السلبي لوباء فيروس كورونا جميع أرجاء العالم سبب الفيروس نقصا في المواد الأولية المستعملة في صنع الأدوية وقد قدر مسئولون كبار في الأمم المتحدة في ابريل 2020 إن 130 مليون شخص جديد سيعانون من المجاعة وسوف يصل الرقم إلى 265 مليون شخص في نهاية العام.

وعند التحدث عن النفط وأسواق الطاقة الأخرى في أوائل فيفري 2020 شهدت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك)حالة من الفوضى بعد التراجع الحاد في أسعار النفط بسبب نقص الطلب في الصين حيث أصبح سعر النفط إلى مادون الصفر مسجلا رقما قياسا في الانخفاض بسبب تقديم التجار ودائع تجنبا لتحمل مسؤولية التوصيل وتكاليف التخزين.

[4] مرجع نفسه.

البعد الثقافي:

تعرضت قطاعات الفنون الاستعراضية والإرث الثقافي إلى ضرر كبير نتيجة الجائحة ما أدى إلى أذية مدراء المنظمات بالإضافة إلى الأشخاص الموظفين منهم والمستقلين على حد سواء حول العالم حاولت منظمات الفن والثقافة حول العالم المحافظة على مهماتها بتوفير فرصة الوصول إلى الإرث الثقافي للمجتمع والمحافظة على سلامة الموظفين و المجتمع بشكل عام.

بحلول مارس 2020 بشكل عالمي وبدرجات متفاوتة أغلقت المتاحف والمكتبات ودور المسرح وبقية المؤسسات الثقافية إلى اجل غير مسمى مع إلغاء معارضها ونشاطاتها وعروضها أو تأجيلها.

مست اللائحة أيضا اكبر اضطراب في جدول النشاطات الرياضية العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، ألغيت غالبية النشاطات الرياضية أو أجلت زمن بينها دوري أبطال أوروبا 2019 والدوري الانجليزي الممتاز والدوري الأمريكي لكرة السلة.[5]

ولقد تضرر مجال الترفيه أيضا نتيجة الجائحة إذ أجبرت فرق موسيقية عديدة على إلغاء جولاتها الموسيقية أو تأجيلها إلى اجل غير مسمى وأوقفت مسارح عديدة نشاطاتها حيث جرب بعض الفنانين وسائل جديدة للاستمرار في الإنتاج ومشاركة أعمالهم عبر الانترنت كبديل للعروض المباشرة التقليدية وذلك مثل بث الحفلات بشكل مباشر على الانترنت أو إنشاء مهرجانات موسيقية الكترونية على الانترنت يؤدي فيها الفنانون أعمالهم ويوزعونها ويروجون لها على شبكة الانترنت.

[5] إبراهيم عماد، **كورونا والحجر الصحي**، نقلا عن الموقع:
www.covidecorona.gov/B125841684/hdfldl.com

البعد البيئي:

أدت حالة الاضطراب العالمي الناتجة عن الجائحة إلى تأثيرات عديدة على البيئة و المناخ أدلا التراجع الكبير في السفر مسبق التخطيط إلى انخفاض في مستولى تلوث الهواء في عدة مناطق حيث انخفضت انبعاث الكربون بنسبة 25 بالمائة وانبعاث اكاسيد النتروجين بنسبة 50 بالمائة نتيجة إجراءات الإغلاق التام وغيرها من التدابير الصحية الأمر الذي قدر احد علماء أنظمة الأرض انه أنقذ حياة نحو 77.000 شخص على مدى شهرين لكن الوباء أيضا عرقل جهود الدبلوماسية البيئية فقد أدى إلى تأجيل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي المقرر عام 2020 ويتوقع أيضا أن الركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة سوف يعرقل الاستثمار في تقنيات الطاقة البديلة.

البعد الصحي:

أدت الجائحة إلى حدوث تراجع في مراجعات المشافي عالميا لأسباب أخرى غير كوفيد-19، حيث تراجعت مراجعات المشافي من اجل أعراض النوبة القلبية بنحو 38 بالمائة إلى 40 بالمائة حيث قال رئيس أمراض القلب في **جامعة أريزونا** "ينتج قلقي أن بعض الناس يموتون في المنزل لأنهم خائفين جدا من الذهاب إلى المستشفى "

وفي دول عديدة حدث نقصا ملحوظا في انتشار الأمراض المنقولة جنسيا بما فيها الايدز ويرجع ذلك إلى الحجر الصحي بسبب كوفيد -19 وإجراءات التباعد الاجتماعي والتوصيات بعدم الانخراط في ممارسات جنسية عابرة بشكل مماثل انخفضت معدلات انتقال الأنفلونزا والفيروسات التنفسية الأخرى بشكل كبير في بعض الأماكن خلال الجائحة.

البعد السياسي:

بعد أن بدا "كورونا "كجائحة صحية أدت إلى تعطيل الاقتصاد العالمي تحول إلى جائحة سياسية وملف يكبر يوما بعد يوم فقد أجهزت الانتكاسات و الانهيارات الاقتصادية على دول العالم دون استثناء بخسائر ضخمة و احتار المفكرون والسياسيون في خياراتهم داخل مجتمعاتهم وخارجها لم تكن تلك التداعيات مقتصرة على الحالات الصحية فحسب فهناك خسائر كبيرة في الاقتصاد ارتفعت معها[6] نسبة البطالة وخسر الملايين وظائفهم ومع ذلك استمرت التهديدات بين أمريكا والصين وتفاقمت الأزمات السياسية لتعود للساحة الدولية[7].

فالتحول المتسرع نحو أزمات سياسية قد تنفجر لما هو ابعد من مجرد مناوشات عبر التصريحات النارية التي يطلقها الأمريكيون وخاصة **دونا لد ترامب** الذي وصف جائحة كورونا بأنها أعظم من هجوم بيرل هاربر، وانتقال الكورونا إلى جائحة سياسية ينذر بخطر كبير يحدق بالعالم بأكمله وإذا ما تفاقم هذا الملف فان العالم سيدخل في صراعات متشبعة لا يمكن الخروج منها إلا بصعوبة بالغة وبتكاليف باهظة.

بات العالم أكثر قلقا بتطورات كورونا المتلاحقة بعد أن دخلت منعطفا خطيرا لتكون ملفا سياسيا وإذا لم يتم التحرك أمنيا لاحتواء الملف السياسي للازمة فان العالم يواجه مصيرا مجهولا وخطرا وجوديا وانعداما للأمن والسلم الدوليين وتوجها شعبيا في أوروبا تحديدا في المستقبل لاختيار قادة شعبيين سيحولون دولهم لتكون منغلقة وعدائية و تظهر النزاعات الاستعمارية من جديد ويدخل العالم في دوامة لا يعرف أين سينتهي وكم ستكون تكلفتها.

أما بالنسبة لآثار أزمة كورونا فيعتبر حتى الآن انتشار فيروس كوفيد-19في الدول العربية وفي المغرب العربي محدودا مقارنة بمناطق أخرى ومع ذلك فان بعض الدول الأكثر

[6] مها محمد الشريف، **كورونا أصبحت جائحة سياسية**، مجلة الشرق الأوسط، بيروت، العدد15155، 2020، ص238.

[7] مرجع نفسه.

تعرضا وتأثرا بفيروس كورونا المستجد تتواجد في الجوار المباشر في العالم العربي (مثل ايطاليا واسبانيا إيران ..)، بالإضافة إلى ذلك تتمتع المنطقة بعلاقات جيوسياسية وتجارية وثيقة مع دول أوروبا وشرق آسيا حيث أن فيروس كورونا موجودا في حالة الانتشار وإضافة إلى ذلك هنا شكوك أن البلدان الأخرى لا تبلغ جميع المعلومات التي لديهم عن الانتشار الفعلي للمرض.

ولقد حذرت منظمة الصحة العالمية في منتصف مارس /آذار من أن جائحة كورونا لم تصل بعد لذروتها في كل مناطق العالم سواء مناطق المغرب العربي أو غيرها من المناطق محذرة انه يجب الأخذ الحيطة والانتباه لان كل ما زادت الجائحة في الانتشار أكثر كلما زادت آثارها الاجتماعية والاقتصادية التي ستؤثر بدورها على الدولة ككل.

في غضون أسابيع قليلة أثرت جائحة كوفيد-19 على اقتصاديات كل المناطق العربية منها أو الغربية بشكل مباشر فقد تلقى قطاع السياحة الضربة الأولى مع إلغاء الكثير من الرحلات والخدمات السياحية في الدول التي تعتمد أساسا على السياحة كمورد أساسي للدخل ولخلق فرص العمل فقطاع السياحة بشكل مباشر وغير مباشر يساهم أساسا بحوالي 12 بالمائة في تونس و8 بالمائة في المغرب وغيرها من البلدان الأخرى.[8]

ولا ننسى التأثير الآخر الذي أوقف الأنشطة الاقتصادية الذي شمل كل المجالات واثر فيها تأثيرا مباشرا وهذا بإغلاق المحلات التجارية والخدمات غير الأساسية والمراكز التعليمية والأنشطة الترفيهية مما يجعل سيناريو الانهيار الاقتصادي ممكنا.

وبالنسبة للدول ذات الأنظمة الرعية التي تعتمد على الدخل الناتج عن بيع النفط والغاز فان الانخفاض الحاد في الأسعار في ذروة جائحة كورونا يشكل مشكلة كبيرة لميزانياتها العامة وهذا الوضع يؤثر بشكل مباشر على منتجي الطاقة في الجزائر فمنذ أكثر من عام

[8] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي 2019،2020.

شهدت الجزائر احتجاجات شعبية واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل من حيث مدتها والموقف الحضاري الذي أظهره المتظاهرون وقد تم تعليق هذه المظاهرات في 20 مارس بسبب الزيادة في حالات الكوفيد.

فالتوقعات بالنسبة للجزائر خلال السنوات القليلة القادمة لا تبعث بالطمأنينة ويمكن أن تشهد صعوبات متزايدة بسبب الاضطرابات الناتجة عن فيروس كورونا التي أثرت في الجزائر وفي اقتصادها وكذا في أمنها الغذائي وكل المجالات.

أما المغرب فبسبب جائحة كورونا على الرغم من أن نطاقه غير معروف حتى الآن ولقد أعلنت المندوبية السياسية للتخطيط في منتصف مارس أن هذا العام سيكون الأسوأ بالنسبة للاقتصاد المغربي منذ 1999 فبالإضافة إلى تراجع السياحة يمكن للركود العالمي أن يقلل بشكل كبير من التحويلات التي يرسلها المغاربة العاملون في الخارج خاصة في أوروبا والتي تمثل أكثر من 6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المغربي ومن ناحية أخرى فان انخفاض الطلب الداخلي والخارجي والذي سيعتمد مدى تأثيره على العوامل خارجة عن سيطرة السلطات المغاربية يتزامن مع انخفاض متوقع في الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف فمن المرجح أن يشهد المغرب تزايدا في الاحتجاجات الشعبية التي شوهدت في السنوات الأخيرة وهذا بسبب تأثير كوفيد-19 الذي مس كل القطاعات وزادها سوءا (غذائيا وسياحيا واقتصاديا ...)، فجائحة كورونا مست وأثرت أساسا في المغرب في تردي الخدمات حيث كشفت الجائحة عن حجم النقص في الاستعدادات الذي يعرفه القطاع الصحي بالمغرب ورغم الجهود التي بذلت من اجل زيادة إيرادات وزارة الصحة بهدف توفير وتوظيف موارد بشرية جديدة.[9]

[9] مرجع نفسه.

بالنسبة لتونس فان جائحة كوفيد-19 هو أول اختبار صعب للحكومة الجديدة التي تم تشكيلها في فبراير بعد الانتخابات التي أجريت في 6 أكتوبر، تونس هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة العربية ولكنها تعاني من مشاكل اقتصادية مزمنة سيزيدها الوباء الحالي سوءا بسبب انخفاض الدخل من السياحة والتجارة مع أوروبا وقد أطلقت الحكومة التونسية مثلها مثل الحكومة المغربية وغيرها من حكومات المنظمة حملة تبرعات من السكان لتغطية النفقات التي لا تستطيع الدولة تقديمها من اجل مكافحة الفيروس فلقد أثرت الجائحة مباشرة في ضعف الإنفاق في تونس فلم تتجاوز نفقات الصحة بموازنة العام الجاري 2.8 مليار دينار رغم زيادتها بنسبة 13 بالمائة[1] مقارنة بالعام الماضي إذ توجه الوزارة 78.7 بالمائة من مخصصات الأجور مكتفية برصد 415 مليونا فقط للاستثمارات ويؤثر 2.8 مليار دينار رغم زيادتها بنسبة 13 بالمائة مقارنة بالعام الماضي إذ توجه الوزارة 78.7 بالمائة من مخصصات الأجور مكتفية برصد 415 مليونا فقط للاستثمارات و يؤثر ضعف الإنفاق الصحي على الخدمات في القطاع الحكومي الذي يعاني من نقص فادح في الأدوية وأجهزة الإنعاش والتنفس فضلا عن نقص الكوادر الطبية وشبه الطبية التي وصلت إلى حالة الإنهاك نتيجة العمل المتواصل.

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في دول المغرب العربي قبل أزمة كورونا

لم تتمكن بلدان المغرب العربي في الأعوام الأخيرة من التخفيف من استيراد الحبوب الذي يثقل على رصيدها من النقد الأجنبي ويؤيد تبعيتها للسوق الدولية التي يمكن أن تتفاقم مع التغيرات المناخية.

ولن تسلم دولة المغرب من اللجوء المكثف إلى استيراد الحبوب من السوق العالمية هذا العام بعد توقع تراجع المحصول إلى 3 ملايين طن من 5.2 ملايين طن وكذا سيكون حال تونس التي توقعت تراجع المحصول من 2.4 مليون طن إلى 1.57 مليون طن و رغم تأكيد

الجزائر على ترقب محصول في حدود 5.3 ملايين طن من الحبوب إلا أن ذلك لا يمثل سوى ثلث حاجيات البلد من الحبوب و التي تقدر ب 15 مليون طن.

المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في ليبيا:

لقد تأثر الأمن الغذائي كثيرا منذ بداية الأزمة في ليبيا إلى ما بعد سقوط الرئيس الليبي السابق معمر لقذافي وصولا إلى أزمة جائحة كورونا.

كما تدهور بشكل كبير واخذ منحى خطير فظهرت أزمات غذائية مست بالشعب الليبي وأدت إلى حالة انعدام الأمن الغذائي لمئات آلاف الأشخاص، حيث تأثرت الثورة الليبية إلى حد كبير بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من مصر وتونس وتشابهت معها في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقا من معاناة الشعوب لكن اختلفت أيضا الأزمة في ليبيا مع أزمات الدول المذكورة سابقا من خلال البيئة التي تصاعدت فيها الثورة الليبية حيث اتسمت بالتناقض الواضح بين حجم ما تملكه الدولة من موارد نفطية هائلة وواقع الحياة السيئة للغالبية العظمى من المواطنين الذي لا يقل اختلافا عما هو في الدول الفقيرة تماما.

وعقب قتل لقذافي في أكتوبر 2011 تولي المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة الوزير السابق مصطفى عبد الجليل حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام حينها نشب الصراع بين حكومة طرابلس وحكومة طبرق حتى ديسمبر 2015،[10] غير أن الانقسامات والصراعات الداخلية ازدادت وأخذت الصراعات الداخلية أبعادا إقليمية ودولية ومازالت تداعياته لحد الآن ، لذلك فالتأثير الأول الذي اثر في الأمن الغذائي في ليبيا هو الأزمة المسلحة وغياب المؤسسات حقيقية للدولة وكذا التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي.

[10] جويدة مجمد، **" المغرب العربي والأمن"**، مجلة الفكر العربي، الأردن، العدد05، 2019، ص98.

الجدول 1: الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض دول المغرب العربي 2011-2014

الدولة	2011	2012	2013	2014
تونس	126.5	133.5	141.7	152.4
الجزائر	166.5	188	193.6	185.4
ليبيا	223.9	233.5	243.8	240.7
العالم	203.7	216.3	232.3	201.8
متوسط الدول العربية	161.6	175.1	190.4	189.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم 2015، ص22.

لقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية في الجزائر وتونس بمعدلات أقل من مثيلتها على المستوى العالمي ومتوسط الدول العربية، عكس ليبيا التي ارتفعت فيها مستويات الأسعار إلى أعلى من المعدل العالمي ومتوسط الدول العربية.

دخلت ليبيا عامها التاسع على التوالي من غياب الأمن والنزاع الممتد. حيث يواجه اقتصادها أزمة، و تعرضت البنية التحتية الأساسية للضرر، كما قوضت التهديدات الأمنية والنقص الحاد في السيولة المالية التوقعاتِ المستقبلية للسكان الليبيين وأضرّت سبل كسبهم العيش وأعاقت حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ففي ليبيا، بلغ عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة نحو 400 ألف نسمة، ويتفاقم تدفق اللاجئين والمهاجرين بالإضافة إلى النازحين جراء الصراعات المسلحة

على الوضع الغذائي في البلاد. وأشارت تقارير إلى نقص حاد في المواد الغذائية الرئيسية (القمح والخبز والطحين والزيت والحليب وأغذية الأطفال) في جنوب البلاد وشرقها.

في ذات السياق،قال تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة "الفاو[11]"، أن ليبيا من بين 41 بلدا ما تزال بحاجة لمساعدات غذائية خارجية بسبب النزعات التي تشهدها.

وأوضح التقرير أن النزاعات تُعد السبب الرئيسي لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان بالإضافة إلى سوء الأحوال الجوية التي تؤثر بشدة على توافر الغذاء والوصول إليه لملايين الأشخاص.

وأشار تقرير الفاو إلى أن ما يقرب من نصف البلدان الـ41، التي تعاني من اضطرابات مدنية أو نزاعات كاملة، تحتاج إلى مساعدات غذائية خارجية في حين أن بعضها يواجه ضغوطاً شديدة على الموارد بسبب التدفق الكبير للاجئين من البلدان المجاورة التي تعاني من الاضطرابات.

وأعلنت منظمة الأغذية والزراعة الدولية في نوفمبر 2018 تخصيص صندوق الأمم المتحدة للطوارئ بربع مليون دولار لمساعدة ليبيا في التصدي للأمراض الحيوانية المعدية للإنسان.

من جانبه،قال المتحدث باسم برنامج الغذاء العالمي هيرفيه فيرهوسل، إن انعدام الأمن الغذائي في ليبيا لا يزال يشكل تحدياً بسبب تعطل السوق، وانخفاض إنتاج السلع الغذائية.

[11] هيرفيه فيرهوسل، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، 2018، ص5.

وأوضح فيرهوسل أن سبل المعيشة والوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية قد تأثر جراء النزاع في ليبيا، ما دفع بتبني استراتيجيات سلبية للتكيف مع الوضع، مثل خفض عدد الوجبات اليومية، والحد من النفقات غير المتعلقة بالغذاء، لا سيما الصحة والتعليم.

وأشار فيرهوسل إلى تضاؤل الواردات الغذائية في ليبيا خلال العام الماضي، مفسراً ذلك "بمحدودية" الوصول إلى الموانئ، وصعوبة الطرق، لافتاً إلى ارتفاع أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز ودقيق القمح، بما يصل إلى 200%، مقارنة بمستويات ما قبل الصراع.[12]

المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في الجزائر :

الأمن الغذائي هدف تسعى إليه دول العالم عامة والدول النامية بشكل خاص لتحقيقه فالدولة الجزائرية بحكم أنها تنتمي للدول النامية وبلد قد تعرض للاستعمار وظل تابعا كليا للاقتصاد الفرنسي بعد الاستقلال قد خلق لها العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعليه فالحكومة الجزائرية منذ الاستقلال سعت لتحقيق استقرارها واستقلالها السياسي والاقتصادي بإتباعها العدد من السياسات الاقتصادية بغرض النهوض بالاقتصاد باعتبار انه إذا تحقق الأمن الاقتصادي يتحقق الأمن السياسي وقد تمثلت هذه السياسات جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.[13]

فلقد اتبعت الحكومة الجزائرية أولا بالاهتمام بالقطاع الزراعي حيث اتبعت سياسة التسيير الذاتي وسياسة الثورة الزراعية في (1971-1972) التي جاءت كنتيجة لوضعية التي ألت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك.

---

[12] مرجع نفسه.

[13] أسماء حاجة وناصر بوعزيز، الصناعة الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد118، 2019، ص101.

أما بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات كان لابد من إعادة هيكلة النظام الاقتصادي بشكل عام وقد شملت هذه الإصلاحات القطاع الفلاحي كما عرفت هذه الفترة بمصطلح العشرية السوداء الذي يعبر عن الأزمة السياسية الحادة التي عاشتها الجزائر التي أثرت على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وزيادة عن ذلك الأزمة المالية العالمية التي تسببت في انهيار أسعار البترول خلال سنوات الثمانينات حيث اضطرت الحكومة الجزائرية إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينات.

أما في الفترة (2000-2020) دخلت الجزائر في مرحلة تخطيط واستراتيجيات التنمية الريفية والزراعية قصد تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية والاقتصادية حيث قامت الجزائر بالتعاون مع منظمة الزراعة و الغذاء العالمية والذي من أهم برامجه إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية وصندوق استصلاح الأراضي وصندوق تطوير الحيوانية والنباتية.[14]

الإصلاحات الزّراعية والإنتاج الزّراعي في الجزائر

في إطارِ الاهتمامِ بالزّراعةِ وبعد فشلِ الثّورة الزّراعيّة، أصدرتِ الحكومةُ الجزائريّة بعضَ الإصلاحات الزّراعية، وحدّدت مبلغاً قدرُه 59,4 مليار د. ج، لتطبيقِ المخطّطِ الخماسي الأوّل 1980- 1984، وذلك من أجلِ دعمِ تنمية الزّراعة وتطوّر الإنتاجيّة، وتخفيف التّبعية للموادِ الغذائيّة، وتنميةِ الصّيد البحري والغابات والرّي وتحديثِ طرق أساليبها... إلاّ أنّ استصلاح الأراضي الزّراعيّة بالطرقِ الصّحيحة كانت متواضعة، مع العلمِ أنّ الدّولة الجزائريّة أصدرت قانونَ استصلاحِ الأراضي، وحيازةَ المُلكية العقاريّة في تاريخ 13 أب 1983، هدفهُ تحقيقُ إنتاجيّةٍ أفضل، وبالتّالي ضمانٌ للأمنِ الغذائي في الجزائر،

[14] ابتسام حاوشين، **السياسة الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد03، 2019، ص124.

بالإضافة لتشجيعِ المواطنين على استصلاح الأراضي بوسائلهم الخاصّة، مقابلّ أنَّ تعترفَ الحكومةُ الجزائريّة بحقِّ الملِكيّة العقاريّة، وأن توزّعَ الأراضي عليهم، وكذلك بأن تُحفرَ لهم الآبار، وأن تشقَّ القنواتِ وتقدمَ بعضَ المساعداتِ على شكل قروضٍ، وأنّ تقيم السّدود لتجميع المياه والاستفادةِ منها في ري المزروعات، وعلى الرغم من ذلك تمّ استصلاحُ نسبةٍ قليلةٍ من الأراضي وذلك بالمقارنةِ بعددِ الّذين وزّع عليهم الأراضي والذي يقدر ب 47972 مستفيدًا.[15]

وبين عامي 1985- 1989 أعلنتِ الجزائرُ عن المخطّطِ الخماسيّ الثّاني الّذي أهتمَ بإعادةِ الهيكليّة الماليّة والاهتمامِ بالتّنمية الزّراعية والري، بالإضافةِ إلى الاهتمامِ بالتّدعيم الصّناعي، وأبرزُ الأسبابِ الّتي دعت إلى إعادةِ الهيكليّة الزّراعيّة، ازدياد التّبعية لبعضِ السّلع الزّراعيّة، ولضعفِ الإنتاجيّة الزّراعيّة، وتدوين الخسارة في بعض التّعاونيات.

وتهدفُ إعادة الهيكليّة إلى تحسينِ الإنتاجِ الزّراعي، وتشجيعِ استصلاحِ الأراضي، ودعم الفلاحين، وإيجاد سياسةٍ لزيادةِ كثافةِ الإنتاج الزّراعي، وإعادةِ تنظيمٍ عقاريّ للأراضي الفلاحيّة التّابعة للقطّاع العام... يقارب 27000 مستثمرةً فلاحيّة جماعيّة وفرديّة على المستوى الوطني، ومع الانتهاء وبالفعل تمّ "إنشاءُ ما من تقسيم الأراضي عام 1989 تكوّن ما يقارب 29000 مستثمرة جماعيّة وفرديّة"، والجديرُ بالقولِ إنّ هذهِ المستثمرات انقسمت بسبب الخلافات الّتي حصلت بين مستثمري المزرعة الواحدة.[16]

[15] رزقة غراب، "**إشكاليّة الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق**"، مجلة العلوم الاقتصاديّة والتّسيير والعلوم التجاريّة، العدد 13، 2015، ص176.

[16] ريم قصوري،" **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة" حالة الجزائر**"،(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة، 2011- 2012)، ص88.

ولضمانِ تحقيقِ الأمنِ الغذائيّ والحدّ من الآثارِ السّلبية للتنميةِ الزّراعيّة، أطلقتِ الجزائرُ العديدَ من الإصلاحات والبرامجِ والخططِ عام 1990 لدعم الإنتاجية، وتحسينِ أوضاع الفلاحين، وحماية الأراضي الزّراعية والمياه واستصلاحِ الأراضي، والغاء احتكار الحكومة في التجارةِ الخارجيّة للمحاصيل، ووضعت برنامجَ استصلاحِ الأراضي عن طريقِ الامتياز، والبرنامجُ الوطني للتّشجير، وبرنامج تكثيف أنظمة الإنتاج، وبرنامج تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية.[17]

استطاعَ المخططُ الوطنيُ للتنميةِ الفلاحيّة والريفيّة تحقيقَ بعض الايجابيات، حيث قُدّرت مساحةُ الأراضي الفلاحيّة المستصلحة بنحو 2,752,000 هكتار خلال أعوام 2000- 2006، أمّا تشجير المناطق الرّعوية بلغت 193,500 هكتار بين عامي 2000-2006، بالإضافةِ لتحقيقِ تقدّم في مجالِ توفير المواد الغذائيّة المحلّية، لتنتقلَ من 32% خلال أعوام 1996- 2000، لتصل إلى 40% خلال أعوام 2000- 2003.

-مقوماتُ التّنمية الزّراعية في الجزائر

بإمكان الجزائر النّهوض بالقطاعِ الزّراعي ورفع الإنتاجية، كونها تمتلك كلَّ الإمكانيات، فالإنتاجُ الزّراعي يعتمد على مصدرينِ أساسيين هما: المصدر الذّاتي، والمصدرُ الخارجي الّذي يعتمدُ على استيراد المواد الغذائية من الدول الخارجيّة، وسوف نركزُ على دراسة المصدر الذّاتي وهو الأهم.

-**المصدرُ الذّاتي** يعتمدُ على قدرة الجزائر على الإنتاجِ الزّراعي بالاعتمادِ على العديدِ من العوامل أبرزُها:

[17] مرجع نفسه، ص90.

-**1المصادر الطّبيعيّة**، وتأتي في مقدمتها الأراضي، حيثُ تبلغُ مساحةُ الأراضي الزّراعيّة في الجزائر حواليَ 238 مليون هكتار، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي[18]:

أ- **الأراضي الزّراعية الكليّة**، وتشيرُ المصادرُ إلى تطور مساحتِها بين عامي 2008-2009 بحوالي 42466920 هكتار أي بنسبة 17% من المساحةِ الكليّة وتشملُ المساحةَ الصّالحة للزّراعة الّتي بلغت 8423340 هكتار، أي تمثل 19% من المساحةِ الفلاحيّة الكليّة ومنها مزروعاتٍ عشبيّةٍ وتبلغُ مساحتَها 4069380 هكتار، وأراضيَ مستريحة تقدر ب 3423502 هكتار، وأراضيَ مروجٍ طبيعيّة تبلغُ 24550 هكتار، وأراضيَ كرومٍ تبلغُ 82743 هكتار، وأراضيَ أشجارٍ تقدّرُ بحوالي 823165 هكتار.

-**أراضي رعويّة ومروج** :تقدّر مساحتُها ب 32 مليون هكتار.

-**أراضي غير منتجة تابعة للمزارع** :تبلغُ مساحتُها 1087700 هكتار، وتشملُ المزارعَ الفلاحيّة، بالإضافةِ للعماراتِ والمنحدرات.

ب- أراضي أخرى وتتضمنُ ما يلي[19]:

-**أراضي حلفائيّة** :وتبلغُ مساحتُها حواليَ 2504990 هكتار.

-**أراضيَ غابيّة: وتبلغُ** مساحتُها 4227700 هكتار، أي 1,8% من مجموع المساحة الكليّة للجزائر.

[18] عمر بالسعود، "**الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963- 2002**"، مجلة إنسانيات، العدد 22، الإمارات، أكتوبر – ديسمبر 2003،ص235.

[19] عمر بالسعود، مرجع نفسه، ص236.

-**أراضي غير منتجة** :وتبلغُ مساحتها 80% من المساحة الإجماليّة للجزائر.

وفيما يلي نستعرضُ تطورَ توزيع الأراضي الصّالحةِ للزّراعة بدءًا من عام 1988 حتى عام 2008.

الجدول (2): تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر ما بين 1988 إلى 2008.

البيان	88/89	99/00	00/01	02/03	03/04	04/05	05/06	06/07	07/08	08/09
الأراضي القابلة للزراعة	7097,8	7662,4	7583,3	7503,7	7492,9	7511,1	7469,6	7468,5	7489,4	7511,1
المزروعات النباتية	369908	1956,8	3839,6	3802,2	4110,0	3921,2	4064,9	3895,5	3926,1	3921,2
الأراضي المستجرجة	3398,0	5707,6	3743,4	3701,5	3382,9	3589,9	3404,8	3573,0	3563,3	3589,9
الزراعات الدائمة	577,66	565,02	610,47	767,24	828,84	878,56	933,96	946,03	955,49	878,55
المروج الطبيعية	34,34	35,23	30,90	25,95	25,43	26,07	25,55	25,46	24,30	26,07
الكروم	105,64	59,79	69,68	95,63	99,43	101,71	98,21	92,71	87,38	101,7
الأشجار المثمرة	437,68	470,00	509,89	645,66	703,97	750,78	810,19	827,96	823,81	750,78
المجموع	7675,5	8227,4	8193,7	8270,9	8321,7	8389,7	8403,9	8414,6	8424,8	8389,6

المرجع، محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظّمة العالميّة للتّجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التّسيير والعلوم التّجارية، العام الدراسي 2011- 2012، ص، 19

يتّضحُ من الجدولِ أنَ الزّراعةَ شهدت تطورًا واضحًا، وذلك نتيجةٍ للإصلاحاتِ الزّراعيّة الّتي أعلنت عنها الحكومةُ الجزائريّة، بالإضافة للاهتمامِ في تنمية المشاريعِ الزّراعيّة واستصلاح الأراضي وجعلها قابلةً للزراعة.

المطلب الثالث: و اقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في تونس:

حسب أخر التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول الأمن الغذائي والتغذية في العالم (سبتمبر 2017) فان حوالي 600 ألف تونسي لا يتغذون بالكيفية والكمية اللازمتين ما يمثل 4.9 بالمائة من السكان و هي وضعية في استقرار مقارنة بسنة 2016 (4.6 مليون في مصر . 1.4 مليون في المغرب . 1.9 مليون بالجزائر)

حسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول الأمن الغذائي فقد سجلت تونس تطورا هاما ومرت من 57.3 سنة 2012 إلى مستوى 60.9 سنة 2018 محتلة بذلك المرتبة 51 عالميا و لقد تحصلت على:[20]

- ✓ 55.5 بالنسبة لعرض المواد الغذائية والتي تتأثر بالعوامل المناخية .
- ✓ 65.5 في مستوى النفاذ للمواد الغذائية .
- ✓ 61.9 في مستوى الجودة و السلامة .

ولقد بلغ حجم العجز في الميزان التجاري الغذائي خلال سنة 2017 ما قدره 1355 مليون دينار ويعتبر من المستويات الهامة المسجلة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يمثل 8.7 بالمائة من نسبة العجز التجاري الإجمالية ويحقق نسبة تغطية في مستوى 71 بالمائة.[21]

[20] علي السعود، دراسة في واقع تونس، نقلا عن الموقع: www.aljazeera.net

[21] ملتقى حول الأغذية الصحة، 2018/07/11، المعهد الوطني للاستهلاك، التغذية والصحة في تونس، نقلا من الموقع:

الجدول (3): تغيرات الاستهلاك الغذائي في تونس من حيث الكميات

المواد	2000	2005	2010	2015
الحبوب	180.4	182.6	180.7	174.3
منها				
القمح الصلب	91.5	81.6	75.7	63.8
القمح اللين	72.8	80.1	82.8	84.9
القلال	76.2	78.3	78.5	85.3
اللحوم	24.8	26.9	29.8	32.5
الزيوت	24.1	22.7	23.9	15.3
السكر	17.4	16.7	15.8	15.7
شاي	1.4	1.1	1.0	1.0
قهوة	0.7	0.7	0.8	1.0

المصدر: نتائج المسح التونسي الوطني حول استهلاك وإنفاق الأسر 2015- المعهد الوطني للإحصاء.

المبحث الثالث: أثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي

عدم ثبات محصول الحبوب في البلدان المغاربية بسبب ارتهانها للتساقطات المطرية يجعلها من اكبر المستوردين في العالم وكان انتشار وباء كورونا أفضى إلى ارتفاع ملحوظ في مشتريات السلع الغذائية في المنطقة حيث ساهم هذا في ظهور المضاربة وارتفاع الأسعار وبادرت الحكومتان في تونس والجزائر إلى التأكيد على توفير مخزون من القمح لتزويد السوق والاستجابة لطلب الأسر كما فعلت الحكومة المغربية التي حرصت على اتخاذ تدابير لضمان مخزون استراتيجي من القمح و تسهيل تزويد السوق الأخضر.

المطلب الأول: أثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في ليبيا

كان لازمة كوفيد-19 تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي، فالصراعات المسلحة والحروب الأهلية تلقي بظلالها على الوضع الغذائي والزراعي في اكبر 4 دول زراعية عربية حيث تعاني نسبة كبيرة من أفراد شعوب هذه الدول من نقص حاد في الغذاء ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة الغذائية بشان توقعاتها للإنتاج

www.tunisai.gov .

الزراعي عام 2017 فان إنتاج المحاصيل الزراعية فيها نتيجة الحروب والصراعات المسلحة وانعدام الأمن والاستقرار فيها أدى إلى ارتفاع في عدد الناس المحتاجين للأغذية العاجلة.[22]

ووفقا لما ورد في تقرير نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2020 يحتاج 897 ألف شخص إلى المساعدات الإنسانية ويحتاج 317 ألف شخص من بين هؤلاء إلى المساعدات الغذائية.

يشكل النزاع و جائحة كوفيد-19 تهديدا كبيرا للحياة في ليبيا حيث منذ بداية النزاع قبل 9سنوات تعرض ما يقرب 400 ألف ليبي للتشريد وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية فان الأعمال العدائية لازالت مستمرة ويعد وضع العديد من المهاجرين واللاجئين مثيرا للفزع بشكل خاص فمنذ بداية هذا العام اعترض أكثر من 3200 شخص في البحر وأعيدوا إلى ليبيا، ولا يزال النساء والأطفال وسط وطأة النزاع المسلح ومازالت المستشفيات والمرافق الصحية تتعرض للقصف مما يزيد تعطيل النظام الصحي الذي هو أصلا يعاني من الهشاشة[23].

فظهور كوفيد-19 في ليبيا يشكل ضغطا إضافيا على النظام الصحي في ليبيا كما انه يهدد حياة أكثر الفئات ضعفا في البلاد والتي هي أصلا تعاني من نقص شديد في الغذاء، فالأمن الغذائي الذي يشكل تحديا بالفعل معرض للخطر بسبب تفشي وباء كورونا وتحث جميع أطراف النزاع على حماة مرافق الإمداد بالمياه الحيوية للوقاية من الفيروس وهذا اقل شيء يمكن أن يفعلوه.[24]

المطلب الثاني: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في الجزائر

لقد عرف قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها منذ السبعينات كانت مؤسسات الصناعات الغذائية تبعة للشركات الأم الفرنسية و ذلك وفقا لمشاريع مبرمجة في مخطط قسنطينة كان هدفه تحقيق مستوى معيشي جيد للأفراد وبعد ذلك أصبحت الجزائر تتبع نظام الاشتراكي لانتقالها إلى نظام السوق

---

[22] سيد غنيم، **تطورات الأزمة الليبية وشرق المتوسط**،
www.igsda.org

[23] رامي التلغ، الأمن الغذائي في ليبيا، ضحايا التجاذب السياسي رهن المساعدات الدولية، 21 جويلية2018،
www.afrigatenews.net

[24] منظمة الصحة العالمية، بيان مشترك بشأن ليبيا، نقلا من الموقع:
www.who.int.net

بانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختص في صناعة الحليب ومشتقاته الماء وتغليف المواد الغذائية.. الخ وهذا للخروج من التبعية.

إما فيما يخص 2020 فقد تعرض العالم بأكمله لازمة فيروس كورونا الذي اثر على جوانب الحياة الأفراد والمجتمعات حيث منع الجميع الخروج ومزاولة الأنشطة المعتادة بهدف الحفاظ على صحتهم وتم غلق كافة المؤسسات الخدماتية والاقتصادية وانخفاض أسعار النفط بشكل رهيب ومفاجئ وأصبح لدى الأفراد هلع اتجاه المواد الغذائية، الجزائر تأثرت بهذا الفيروس مثل غيرها حيث عملت الحكومة الجزائرية على أن يتوفر الغذاء للجميع وتم كشف عن العديد من مهربي المواد الغذائية خاصة الطحين.

لقد اهتمت الحكومة الجزائرية بقطاع الزراعة وحاولت تقليص الواردات الغذائية لكنها لم تنجح ولا يزال استيراد المواد الغذائية في تزايد لكن أن الأمر الايجابي أن الصادرات من المنتجات الغذائية في تزايد كذلك بالنسبة للواردات وبرغم من كل هذا الاهتمام بتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة اقتصادية لدعم القطاعات التي لها علاقة بالأمن الغذائي إلا أن مستوى الأمن الغذائي لا يزال غير كافي لحد الآن.

المطلب الثالث: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في تونس

لقد شهد الاستهلاك الغذائي للتونسيين خلال السنوات الأخيرة تغيرات هامة تمثلت أساسا في تراجع استهلاك الحبوب خاصة من القمح الصلب إلى جانب تطور استهلاك الحليب ومشتقاته واستهلاك البيض واللحوم البيضاء.

فلم يكن التفكير في ملف الأمن الغذائي وليد انتشار وباء كورونا فقط بل طالما أكد عدة خبراء ومتدخلون في الشأن الفلاحي منذ سنوات على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من اغلب المواد الغذائية الضرورية وتحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل و بسلسلته المترابطة من مرحلة الإنتاج إلى التسويق والاستهلاك.

كما ذكر سابقا فان تونس تحتل المرتبة 51 عالميا من جملة 113 دولة سنة 2018 وفي الوقت الذي عبر فيه مختصون وخبراء عن قلقهم اتجاه انعدام الأمن الغذائي للبلاد فقد استمرت حالة غياب الوعي لدى جزء من المسئولين السياسيين حيال مسالة الأمن الغذائي على مدى سنوات باعتبارها أمرا ثانويا يتذيل سلم الأولويات، ولقد تسبب مرض ووباء كوفيد-19 في إغلاق كافة المسالك البحرية والبرية والجوية في دول

العالم تقريبا فحتى تلك الدول التي تعول عليها تونس في توريد ما ينقصها من مواد غذائية فقد تقفل منافذ تصديرها أمام أولوية توفير الغذاء لشعبها فالأزمة التي يشهدها العالم اليوم لا تقل خطورتها على أي أزمات حروب مر بها العالم سابقا ويعلو فيها التفكير فقط في تحقيق الأمن الغذائي والصحي والقومي لكل بلد.[25]

لقد أصدرت منظمة التجارة العالمية مؤخرا تحذيرا لدول العالم من مخاطر أزمة غذائية بسبب جائحة كورونا كما أعربت المنظمة رفقة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن خشيتها خصوصا إزاء تباطؤ حركة العاملين في قطاعي الزراعة والغذاء ما يتسبب بعرقلة الكثير من الزراعات الغربية وبحصول تأخر على الحدود لحاويات البضائع ما يؤدي إلى هدر المنتجات القابلة للتلف وزيادة التبذير الغذائي.

ولقد أشار وزير الفلاحة أسامة لخريجي إلى أن عملية تزويد تونس بالحبوب عبر ميناء رادس متواصلة بصفة عادية رغم ظروف الحجر الصحي مبنيا، إن مخزون القمح يؤمن شهرين و الكميات المتفق عليها تؤمن ما بين 4 و 5 أشهر إضافية.

كل المؤشرات تدل على أن تونس باتت في تبعية غذائية في بعض الدول فهي وأن لا تستورد منها منتجات غذائية جاهزة فإنها تستورد منها بذورا قد تفقدها هي الأخرى بسبب ما يشهده العالم اليوم من أزمة توقف الإنتاج وتوقف الحركة التجارية.[26]

[25] ماجد الخطيب،" **واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطويره**"، مجلة المناضل، العدد 389، 2010، ص55.

[26] مريم الناصري، صحفية من تونس، هل تدفع أزمة كورونا تونس إلى التفكير في أمنها، 2021/05/08.
www.elhewartunsi.gov.tn.net

الفصل الثالث: **جهود تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي بعد أزمة كورونا**

المبحث الأول: الجهود الدولية في مواجهة أزمة كورونا وتحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: الجهود الإقليمية

المطلب الأول: المغرب

المطلب الثاني: الجزائر

المطلب الثالث: تونس

تمهيد

في ظل الأزمات والتغيرات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات ،وازدياد وتوسع حجم الأسواق بفضل الكم الهائل من المنتجات والسلع، تغيرت أنماط الاستهلاك وحجمه، لكن بعد ظهور الأزمة الصحية العالمية بفعل جائحة فيروس كورونا ،انتشر لدى المجتمعات الشعور بالخوف من تأثير تداعيات جائحة كورونا المتعلقة بالتدابير الخاصة بالحجر الصحي الذي فرضته جميع الدول من أجل الحيطة والحد من تفشي فيروس كورونا ،هذا الخوف والقلق أثر على ثقافة استهلاك الفرد مما دفع إلى التوجه نحو التخزين والتكديس للسلع والمنتجات خوفا من نذرتها أمام كثرة الطلب عليها لكن أزمة كورونا أبانت عن بعض الممارسات والتجاوزات التي تفتقر إلى أسس المنافسة الشريفة كالتدليس والمضاربة والاحتكار وانتشار منتجات غذائية سواء موجهة للكبار وحتى الصغار كحليب الرضع تفتقر لأدنى المعايير العلمية وحتى القانونية المشترطة في المنتجات الغذائية، وهذا كله يؤثر على الأمن الغذائي للمستهلك.

المبحث الأول: الجهود الدولية في مواجهة أزمة كورونا وتحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي

شكلت أزمة كورونا على العالم بصفة عامة والمجتمع ألمغاربي بصفة خاصة العديد من التهديدات الأمنية التي آلت عن تحقيق هذه الأخيرة للتطور في المنظومة الاقتصادية وذلك راجع لسبب تدنيها أكثر بسبب الجائحة.ولمواجهة الأزمة تم بذل العديد من الجهود على المستوى الدولي حيث تعددت الأطراف التي حاولت مواجهة الازمة.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

عملت العديد من الدول الأوروبية على تحقيق الأمن الغذائي في الدول المغاربية وذلك لسد العجز الذي يمس شعوبها ويؤدي إلى فشل منظموتها السياسية في السيطرة على الأضرار التي تلحقها أزمة كورونا على أمنها الغذائي.

لقد قام الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية و الاجتماعية للحيلولة دون انتشار الفيروس لكن تمكن هذا الأخير من اختراق كل الحواجز وإبان عن ضعف المنظومة الصحية والاقتصادية لدول أوروبا خاصة ايطاليا لكن تم تدارك الوضع بمساعدة كل من الصين و روسيا و تم وضع حزمة تدابير اقتصادية من طرف الاتحاد الأوروبي للنهوض بالاقتصاد بعد الجائحة بالإضافة إلى أمريكا التي كانت المتضرر الأكبر عالميا في عدد الوفيات و المصابين و هي كذلك قامت بإجراءات و تدابير قللت من حدة الفيروس من خلال تشكيل فريق طبي تحت إشراف "منصف السلاوي[1] " ذو الأصول المغربية الذي عين من طرف الرئيس الأمريكي لإنتاج لقاح ضد الفيروس .

[1] عصام الحبيب، "**إشكاليات الأمن المغاربي**"، مجلة الفكر العربي، العدد55، بيروت، 2020، ص190.

النظم الصحية في بعض الدول الأوروبية على وشك الانهيار ذلك أن كورونا يؤثر بشكل اكبر على كبار السن و الشيخوخة السكانية في أوروبا بلغت في السنوات الماضية معدلات مرتفعة و المشكلة الثانية التي تواجه الاتحاد الأوروبي بعد الكورونا هي المشكلة الاقتصادية و هذه لا تستطيع فيها دول الاتحاد الأوروبي أن تتخذ سياسات منفردة فلابد من التنسيق المشترك و هذا الذي سيحدد نجاح الاتحاد أو فشله.[2]

لن ينهار الاتحاد الأوروبي قريبا فالمنظمات الإقليمية والدولية لا تموت و لكنها إما تتطور أو تنزوي والاتحاد الأوروبي يحتاج أكثر من أي وقت مضى لإعادة تأهيل ذاته و في أعقاب تفشي وباء كورونا المستجد خاضت دول العالم معارك لمكافحة انتشار العدوى و فرضت تدابير وقائية لإجبار السكان على التباعد الاجتماعي وضخت أموال لتحقيق استقرار الأسواق وأصبح مصير الاقتصاد العالمي يتسم بالغموض إلى حد غير مسبوق و قد بدا الخبراء يقيمون كل دولة من دول العالم في استعادة عافيتها بعد انحسار الوباء و اي الدول تمضي بقوة على طريق الانتعاش الاقتصادي و قد صنفت مؤسسة "ا فان غلوبال" دول العالم بحسب قدرة بيئة ممارسة الأعمال على التكيف مع الأزمات وفق مؤشر المرونة الاقتصادية العالمي لعام 2019 قياسا ببعض العوامل مثل الاستقرار السياسي و الأطر و القواعد التنظيمية التي تضعها الحكومة لإدارة الشركات و الرقابة عليها و بيئة المخاطر و استقرار سلسلة التوريد و الشفافية و تتصدر هذه القائمة كل من الدانمرك و سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية حيث قسمها المؤشر إلى 3 مناطق حلت المنطقة الغربية في المرتبة التاسعة بينما حلت الوسطى المرتبة 11 و الشرقية 22 لكن الولايات المتحدة

[2] وضاح خنفار، **النظام الدولي في عصر كورونا**، العراق، الشرق للأبحاث الإستراتيجية، على الموقع: www.sharqfourum.com

الأمريكية إجمالا حققت مراتب متقدمة بفضل قلة المخاطر في بيئة ممارسة الأعمال و استقرار التوريد ثم رواندا و نيوزلندا في المرتبة 12.

في ظل الأزمة غير المسوقة التي يتعرض لها العالم و إخفاق الاتحاد الأوروبي في التعاطي معها وفق المبادئ التامنية التي أعلن عن تبنيها في غضون تأسيسه أضحى مستقبل الكتلة على المحك لاسيما مع حالة الانكفاء الداخلي للدول الأعضاء وتعثره في تقديم الدعم لروما فقد جاءت ردة الفعل الأوروبية إزاء الانتشار الكارثي للفيروس في ايطاليا مخيبا للآمال و كشفت بجلاء تام هشاشة الروابط التي تجمع دوله مما أثار شهية التكهنات حول احتمال أن يعيد كورونا رسم الخارطة العجوز وسط توقعات بخروج دولة ثانية و انفراط عقد التكتل الأوروبي.

فبالرغم من تخصيص الاتحاد 300 مليار يورو كمساعدة للشركات لمواجهة تداعيات المرض وإطلاق مبادرة لإنشاء صندوق ضمان أوروبي لحماية الاقتصاد ومكافحة انتشار الأزمة غير أن هذه القرارات جاءت متأخرة فملامح التآكل في الجسد الأوروبي باتت واضحة مع كون ابرز المساعدات التي أوردت لايطاليا جاءت من الصين وروسيا وانعكس ذلك في ردة الفعل عندما انزل الايطاليون العلم الأوروبي ورفعوا عوضه أعلام روسيا والصين .

عقد رؤساء الدول والحكومات الأوروبية مؤتمرا عبر الفيديو كونفرانس 10 مارس 2020 للاتفاق على السبل المشتركة لمواجهة أزمة كورونا حيث تم التشديد على ضرورة إتباع نهج أوروبي مشترك و تنسيق وثيق مع المفوضية الأوروبية و خلال الاجتماع تم تحديد 4 أولويات :[3]

[3] مرجع نفسه.

1-التنسيق والمشاورة.

2- توفير المعدات الطبية.

3-دعم البحث العلمي.

4-مواجهة تداعيات الوباء .

وفي هذا الإطار أعلنت المفوضية الأوروبية عن تخصيص نحو 40 مليار دولار لمواجهة الوباء كما دعت 9 دول أوروبية نظراءها في الاتحاد الأوروبي إلى إصدار ما أسمته "سندات كورونا " وهي أداة دين جديدة تجمع بين الأوراق المالية من دول أوروبية مختلفة للتوصل إلى طرق جديدة للتخفيف من الأثر الاقتصادي للفيروس .

وشدد وزارة الصحة في الاتحاد الأوروبي للتصدي لموجة انتشار الوباء في أوروبا واتفق وزارة الصحة في الاتحاد الأوروبي بعد اجتماع عقد في بروكسل في فيفري 2020 على أهمية التدابير التي من شانها أن تسمح للسلطات بتحديد المسافرين الذين قد تواصلوا مع أشخاص مصابين في الخارج وكذلك أي شخص قد يكونوا عرضوه لخطر الإصابة بحسب وزير الصحة الألماني "ينس شبان " و في هذا السياق قال الوزير الألماني "انه يعتقد أن حالات الإصابة بالفيروس في العالم أكثر مما هو معلن مشيرا إلى أن الإحصائيات تتضمن فقط الحالات التي تظهر عليها الأعراض ومن جانبها قالت المفوضية الأوروبية أن:[4] " انتشار الفيروس كورونا المستجد مع تداعياته على الصحة العامة و النشاط الاقتصادي والتجاري خصوصا في الصين يشكل خطرا سلبيا على الاقتصاد في دول الاتحاد الأوروبي وأضافت أن الافتراض الأساسي هو أن تفشي الفيروس سيبلغ ذروته في الربع الأول مع تبعات عالمية محدودة نسبيا لكن كلما استمر لمدة أطول ازداد احتمال وجود تداعيات ثانوية.

[4] www.dw.com

وتوصل قادة الاتحاد الأوروبي في 21 يوليو 2020 إلى اتفاق بشان حزمة تعافي اقتصادي تاريخية بمليارات اليورو بهدف الحد من الأضرار الناجمة عن جائحة كورونا وذكرت رئيسة الوزراء البلجيكية "صوفي ويلمز" أن الحزمة تتألف من وعاء إنفاق طارئ بقيمة 750 مليار يورو و 855 مليار دولار يورو وميزانية منظمة للاتحاد الأوروبي لمدة سبع سنوات بقيمة 1.074 تريليون يورو و لإبرام الأنفاق تعين على القادة تقديم تنازلات صعبة بشان تكوين صندوق التعافي الاقتصادي ليتم توزيعها في شكل منح بقيمة 390 مليار يورو وقروض بقيمة 360 مليار يورو و إقرار آلية تربط الوصول لتلك الأموال بالامتثال إلى أسس "دولة القانون " وفق تشريعات الاتحاد الأوروبي وقال رئيس المجلس الأوروبي " شارل ميشال" أن الخطة الضخمة التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي بشق الأنفس من اجل إنعاش اقتصادياته المتضررة بشدة من الجائحة أظهرت أن دول التكتل السبع و العشرين تمكنت من الوقوف معا بإيمان مشترك في مستقبلها واستلزم الأمر التوصل إلى توافق حول الخلاف الجوهري عبر قبول الدول المقتصدة والمقصود بها النمسا –الدانمرك –السويد–هولندا اعتبار الديون ديونا مشتركة بينما قبلت فرنسا –اسبانيا–ايطاليا–ألمانيا بتخفيض الجزء المخصص للتحفيزات الاستثمارية من 500 إلى 360 مليار يورو باسم راشد هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا .[5]

تم توسيع "صندوق التضامن الأوروبي " تم إنشاءه في 2002 لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حالة الكوارث الكبيرة حيث مكن لهذا الصندوق التدخل لتوفير الإغاثة للمناطق المتضررة خلال الأزمة أو المراحل التالية ويعود الصندوق الآن إلى الانخراط النشط في دعم الجهود المبذولة على مستوى السياسات الوطنية للحد من الأضرار الاقتصادية من خلال تسهيلاته الموجهة للإقراض بما في ذلك التمويل الطارئ الذي يقوم به على الصرف

[5] بسام خضر، نقاشات الساعة حول الجائحة، نقلا عن الموقع:
www.futureuae.com

العاجل للموارد المطلوبة و ستساهم هذه الجهود بالكثير نحو ضمان عودة الاقتصاد العالمي للوقوف على قدم راسخة بعد انحسار كورونا وإعادة فتح أماكن العمل والمدارس وعودة المستهلكين للاماكن العامة .قادة الاتحاد الأوروبي يقرون خطة للتعافي من كورونا.

*على الرغم من كل التوقعات إلا أن حجم الضرر الاقتصادي واستمراره سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل الحكومات مع هذا الوباء حيث أن طبيعة الأزمة الحالية وانتشارها بين مختلف دول وقارات العالم فرضت روح تعاونية بين مختلف الحكومات مع هذا الوباء حيث أن طبيعة الأزمة الحالية وانتشارها جعلت من الضروري حدوث عمليه تنسيق رفيعة المستوى أثناء عملية صنع القرارات واتخاذها ويرى الخبراء أن هناك 3 اطر رئيسية يجب ان تمثل عماد استجابة حكومات العالم للتداعيات الاقتصادية المحتملة لانتشار كورونا و التي تتمثل في :[6]

- أن تتخذ البنوك المركزية قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية بناء على تنسيق و تعاون مشترك فيما بينها و بدلا من القرارات المنفردة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال فان خفض سعر الفائدة الطارئة من قبل الاحتياطي الفدرالي لم يجعل الوضع أسهل للبنوك المركزية آلة أنها مستعدة للتدخلات المنسقة و توفير السيولة في حال حدوث خلل خطير .
- نظرا لطبيعة هذه الصدمة قد تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة من بين اكبر الشركات تعرضا لازمات السيولة و بالتالي من المهم توفير التسهيلات لمواصلة إقراض تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة.

[6] حمد محمود السيد،**الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا**،مركز أبحاث السياسات الاقتصادية ،مارس 2020 على الموقع:
www.sharqawset.com

- اتخاذ قرارات اقتصادية تستهدف مساعدة الأشخاص المتضررين من الحجر الصحي ونقص الدخل كما تم بالفعل في ايطاليا .

يعتبر تشو مسكي أن التعامل مع أزمة كورونا يتطلب التحرك بما يشبه التعبئة العامة في زمن الحرب وهذا أمر غير مبالغ فيه ففي بلد غني كالولايات المتحدة الأمريكية لديه من الموارد للتغلب على المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية الفورية التي يتسبب بها التعامل مع الفيروس كما حدث في الحرب العالمية الثانية حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية التعبئة العامة وقادت البلاد إلى دين اكبر لكنها كانت تعبئة ناجحة للغاية عمليا تضاعف حينها التصنيع أربع مرات وتم إنهاض الكساد واستعادة البلاد القدرة على النمو[7].

اليوم تحتاج إلى اقل من ذلك التعامل مع الوباء تحتاج إلى عقلية اجتماعية من اجل التغلب على أزمة جديدة تعبر عن فشل ذريع للنيوبيليرالية واقتصاد السوق لا يكف عن التزايد ويضيف على الرغم من توفر المعلومات منذ 2019 عن أعراض وباء فتاك غير معروف مسبباته والتي قدمتها الصين إلى منظمة الصحة العالمية حين تفشى الوباء في "ووهان "وتم تعميمها في العالم اجمع و كان تحرك ترامب وقادة أوروبا بطيئا وغير مسئول ذلك لحسابات تجارية و اقتصادية للنيوبلرالية التي تحكم العالم خشية الخسائر التي يتسبب بها العزل الاجتماعي .

إن الموقع الذي تمثله الولايات المتحدة بقوتها السياسية و الاقتصادية يجعل تأثرها بالأزمات حدث كبير يكون لها اثر طويل المدى على واقعها السياسي والاجتماعي داخليا.

[7] مرجع نفسه.

بالإضافة إلى إعادة ترتيب القوى العالمية فيما يطلق عليه النظام العالمي الجديد والذي أكد الدبلوماسي الأمريكي الكبير "هنري كيسنجر " أن تغييره بعد كورونا سيكون واقعا حتميا[8].

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية

حسب تقرير جديد عن قرينة بين تفشي وباء كورونا ومستوى السلم في العالم توصل الباحثون في معهد الاقتصاد والسلام إلى مجموعة خلاصات منها أثارت الأزمة توترات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مثل الصين حول دور منظمة الصحة العالمية واجتحت النزاعات التجارية والسجال حول أصل انتشار الوباء ومن المرجح أن تزداد هذه التوترات وتتوجه الاقتصاديات نحو فترات انكماش طويلة الأمد ومن المتوقع أن تتدهور معظم المؤشرات المعتمدة في إعداد تقرير مؤشر السلام العالمي والمجال الوحيد الذي قد يتحسن هو الإنفاق العسكري عندما تعيد البلدان توجيه الموارد لدعم اقتصاديا من المتوقع أن تشهد أوروبا تزايد بعدم الاستقرار السياسي بما فيها أعمال الشغب والاضطرابات العامة سيزيد تخفيض ميزانيات المساعدات الخارجية للدول الكبرى في الضغوط على البلدان الهشة المتأثرة والصراعات مثل ليبيريا وأفغانستان وبوروندي وجنوب السودان والتي تعتمد على المساعدات الدولية إلى حد كبير.[9]

على الرغم من التقدم العلمي في مجالات التكنولوجيا الحيوية و الصناعات الدوائية على مستوى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تطوير لقاح كورونا لم يتم بالسرعة ذاتها التي انتشر فيها الفيروس على مستوى العالم إذ لا تزال الشركات الكبرى

[8] كريم نعوم، الأزمات في زمن كورونا، مجلة الدراسات السياسية، على الموقع: www.corona.afriqe.com

[9] نبيل سديري، العلاقات الدولية في زمن كورونا التحديات والإستراتيجيات، مجلة القانون والأعمال الدولية، على الموقع: www.droitetentrepeise.com

للأدوية التي لازالت تنتظر النتائج المتوصل إليها وذلك بفعل التكلفة المادية الضخمة والحسابات الربحية والسياسية بين الدول والشركات بالإضافة للحاجة إلى إجراء تجارب واختبارات متعددة قبل طرحه للتداول فضلا عن الحاجة لبناء شبكات التعاون بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في الداخل وتعزيز التعاون بين الدول بهدف تطوير اللقاح الذي يعتبر من التدابير الأساسية للحد من الفيروس وانتشاره من خلال توفير مصل فعال.

المبحث الثاني: الجهود الإقليمية

تمثلت الجهود الإقليمية في حماية الدول المغاربية أمنها الداخلي وتثبيت الاستقرار فيها، وذلك بتقديم المساعدات والإعانات لبعضها البعض حتى لا تؤثر الأزمة على إقليميها الداخلي.

المطلب الأول: المغرب

منذ المراحل الأولى لتفشي فيروس كورونا اعتمد المغرب تدابير صارمة للسعي لاحتواء هذه الجائحة وفي 20 مارس عندما البنك الدولي يخصص تمويلا جديدا لدعم القطاع الصحي في المغرب فرضت حالة الطوارئ رسميا لم يكن المغرب قد سجل سوى 77 إصابة بهذا الفيروس و قد تم تعليق الفعاليات العامة و تقييد الحركة بشدة داخل المدن وتعليق رحلات السفر بين المدن والرحلات الدولية وبالتوازي مع الجهود والتي بذلتها المملكة المغربية مبكرا للسعي لاحتواء هذه الجائحة اضطلعت منظمة الصحة العالمية بدور رئيسي في تنسيق

مساندة شركاء التنمية للمغرب ودعم خطة التأهب وتقديم المساعدة اللازمة بشان جمع البيانات و الإرشادات الخاصة بإجراء الفحوصات وبروتوكولات العلاج. [10]

وتم فرض هذه التدابير الصارمة مبكرا لأسباب من بينها محدودية قدرة النظام الصحي على التعامل مع موجة تفشي واسعة النطاق محتمل وقوعها و لا يزال الإنفاق العام على الرعاية الصحية في المغرب منخفضا نسبيا مقارنة بنظرائه في المنطقة وفعليا بقي نصيب الفرد من الإنفاق الإجمالي على الرعاية الصحية عند مستوى ثابت نسبيا يبلغ حوالي 160 دولار فيما يظل نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة عند اقل من 70 دولارا منذ عام 2014 و في بداية هذه الأزمة كان المغرب به واحد من أدنى المعدلات الطاقة الاستيعابية الصريرية بالمستشفيات وفرضت هذه الجائحة قيودا متعددة على الموارد المحدودة لوزارة الصحة وتعين على الوزارة التعامل مع أزمة صحية غير مسبوقة و التحرك بسرعة وبشكل استباقي لإدارة الجوانب المختلفة لهذه الجائحة بدءا من علاج المصابين بهذا الفيروس إلى زيادة المراقبة الوبائية و نظرا لاتساع نطاق هذا التحدي فقد خشي الكثيرون من انهيار النظام الصحي. [11]

لكن في مواجهة هذه التحديات أظهرت وزارة الصحة قدرتها على التصدي من خلال الاستجابة لهذا الوضع الطارئ وإعداد مجموعة من البروتوكولات الطبية لعلاج المصابين بهذا الفيروس وتزويد المستشفيات في عموم البلاد بالمستلزمات الطبية ومواد الحماية الشخصية إلى جانب التحرك بسرعة لزيادة عدد الأسرة ووحدات العناية المركزة بالمستشفيات

[10] السيد محمد السريتي ، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، (الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)،ص460.

[11] سعود الخندي، **تأثيرات أزمة كورونا على العالم العربي**، على الموقع:
www.aljazeera.com

وبالإضافة إلى ذلك تعينت على الوزارة تكثيف جهودها الإعلامية بتقديم بيانات يومية عن أخر تطورات الوضع الوبائي بناءا على نظام معلومات الكتروني تتم تغذيته بنتائج فحوصات المختبرات بانتظام مما تتيح الإبلاغ بشكل لحظي عن تفشي هذه الجائحة واتخاذ القرارات على أساس الأدلة والشواهد .

مع القيام بتخفيف تدابير الإغلاق تدريجيا في مختلف أنحاء المغرب بدأت التفاعلات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية في البلاد تعود شيئا فشيئا إلى ما كانت عليه ولا يزال خطر هذا الفيروس قائما وبشدة مما يتطلب اهتماما وثيقا من السلطات العامة لتجنب حدوث موجة ثانية لهذه الجائحة وحتى 5 يونيو أكدت وزارة الصحة تسجيل أكثر من 8 ألاف حالة إصابة فيروس كورونا وأنها تستمر في تطبيق مراقبة صارمة للوضع الوبائي من خلال توسيع نطاق عمل الفحوصات وفي هذه المرحلة الحرجة ستكون هناك حاجة إلى إجراء فحوصات شاملة خاصة بهذا الفيروس لضمان استمرار وقف صعود منحنى الإصابات مما يسمح بإعادة فتح الاقتصاد والمساهمة في احتواء حدوث موجات تفش في المستقبل.

ورغم تعبئة جزء من التمويل على المستوى الوطني للتصدي للمراحل الأولى في هذه الأزمة فان وزارة الصحة ستحتاج إلى موارد إضافية لإدارة المرحلة المقبلة ولذلك خصص البنك الدولي تمويلا جديدا في إطار برنامج قائم للرعاية الصحية الأولية في المغرب كما أعاد تخصيص 13.01 مليون دولار من الأموال غير المنصرفة من هذا البرنامج و تعبئة 35 مليون دولار من التسهيل سريع الصرف لمكافحة فيروس كورونا التابع لمجموعة البنك الدولي.[12]

[12] أسماء معنصر، **المغرب وإستراتيجية مواجهة كورونا**، نقلا عن:
www.alhura.com

المطلب الثاني: الجزائر

منذ ظهور أول حالة بفيروس كورونا في الجزائر وبدا تفشي هذه الجائحة تدريجيا في ظل حالة الاستهتار واللامبالاة وكذلك قلة المعلومات حول هذا الفيروس اتخذت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة لاحتواء الوباء و منع انتشاره كثيرا عبر أو عن طريق إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي في ظل عدم جود مصل لعلاج هذا الفيروس أو الوقاية منه في العالم .

وذلك بتعليق نشاط العديد من القطاعات كالتربية والتعليم العالي والنقل والشباب والرياضة والثقافة وقطاعات أخرى ما عدا القطاعات الحيوية كالتجارة والصناعة والصحة والأمن ابتداءً من 15 مارس إلى غاية 29 ابريل 2020 وقد يمتد في حال استمر انتشار الفيروس.

وحث المواطنين على البقاء في المنزل و الخروج فقط للضرورة القصوى مع التقيد بإجراءات الوقاية والسلامة وتطهير الفضاءات والأماكن العمومية باستمرار وقد طمأنت وزارة التجارة المواطنين يتوفر كافة المواد الغذائية والاستهلاكية والسهر على حماية المستهلك ومحاربة المضاربة واحتكار السلع كما عكفت الدولة على تسطير حملات تضامنية لصالح العائلات المتضررة والتي انقطع دخلها بسبب إجراءات الحجر الصحي عبر مختلف الولايات وبشكل خاص في مناطق الظل.

أما بالنسبة لقطاع الصحة و في ظل العجز المسجل و في الخدمات الصحية بالجزائر قامت وزارة الصحة بتسخير ووضع حيز الخدمة كافة فظاءاتها الاستشفائية لاستقبال المصابين بفيروس كورونا مع فتح مخابر للتشخيص تحت إشراف معهد باستور لتقليل الضغط على الجزائر العاصمة وتقديم النتائج في فترة زمنية قصيرة مع اعتماد بروتوكول علاجي ضد الفيروس منذ 23 مارس باستخدام الكلوروكين والذي قدم نتائج مشجعة وتساهم

في رفع حالات الشفاء كما تم أيضا تغطية النقص المسجل في بعض العتاد الطبي كوسائل الحماية وأجهزة تشخيص فيروس كورونا وكذا أجهزة التنفس الصناعي والتي تم شرائها من الصين وقد استلمت الجزائر ثلاث طلبيات في 17 ابريل قادمة من مدينة شانغهاى الصينية على متن طائرتين تابعتين للقوات الجوية للجيش الوطني الشعبي الجزائري كما تم أيضا تنصيب لجنة لمتابعة ورصد وباء كورونا برئاسة وزير الصحة و السكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمن بن بوزيد وتتشكل اللجنة من كبار الأطباء الأخصائيين وتكون مهمتها متابعة تطور انتشار الوباء وإبلاغ الرأي العام بذلك يوميا بانتظام وقد عين الدكتور جمال فورار ناطقا رسميا للجنة.

كل هذه الإجراءات تنصب في إطار السياسة الوقائية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لمواجهة فيروس كورونا و الحد من انتشاره وتفشيه في الجزائر و السهر على سلامة المواطنين.[13].

المطلب الثالث: تونس

تولى المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة التابع لوزارة الصحة التونسية عملية متابعة ومراقبة الحالة الوبائية لفيروس كورونا في تونس و خارجها إلى جانب انطلاقة لعمليات التحسيس والتوعية ونشر المعلومات حول الفيروس داخل البلاد كما قامت الوزارة بتكوين اللجنة القارة لمتابعة انتشار الفيروس حيث تم إقرار الإستراتيجية الوطنية للترصد و التوقي من فيروس كورونا المستجد وبعدها الخطة الوطنية للتصدي لفيروس كورونا الجديد ودخل مركز العمليات الصحية الإستراتيجية بوزارة الصحة العمل بصفة متواصلة على مدار 24 ساعة .

[13] الجزائر وفيروس كورونا، نقلا من الموقع:
http://wikepedia.org/wiki/dz

وفي 9 مارس قرر وزير الصحة عبد اللطيف المكي تأجيل كل الملتقيات والمؤتمرات العلمية والمبرمجة كما قرر إلغاء الرحلات البحرية بين تونس وايطاليا واختصار الرحلات البحرية مع فرنسا لرحلة واحدة أسبوعيا كما تم تقليل من الرحلات الجوية مع ايطاليا من 14الى 3 رحلات أسبوعيا .

ولقد قام رئيس الحكومة التونسية الياس الفخفاخ اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية بصفة استباقية للحد من انتشار المرض والتوقي منه ومن هذه الإجراءات:[14]

-غلق الحدود البحرية بصفة كلية إلى جانب غلق الحدود الجوية بصفة كلية مع ايطاليا .

-الإبقاء على رحلة واحدة جويا يوميا مع فرنسا وواحدة يوميا مع كل من مصر اسبانيا بريطانيا وألمانيا .

-إعلام كل الوافدين التونسيين والأجانب بتطبيق الحجر الصحي بصفة آلية.

-إغلاق المقاهي والملاهي والمطاعم ابتداءً من الساعة الرابعة مساءا.

-تعليق أداء صلاة الجماعة بما في ذلك صلاة الجمعة .

-كل البطولات الوطنية و التظاهرات الرياضية سواء في القاعات المغلقة أو خارجها ستدار دون جمهور.

-و لقد قررت وزيرة الشؤون الثقافية شيراز العتيري غلق جميع قاعات السينما والمسارح والاورقة الفنية وفضاءات العروض الخاصة والعامة كما تم تعليق العمل بكل المحاكم في البلاد كما قرر الرئيس قيس سعيد حظر التجول ومنع التنقل بين المدن و غلق المصانع

[14] الطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد09، 2011، 198.

الكبرى ذات الكثافة العمالية الكبيرة كما تم اعتماد آلية التسخير لتامين المرافق الحيوية في البلاد.

ولقد وجه رئيس الحكومة الياس الفخفاخ كلمة أعلن فيها عن العديد من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية للحد من أثار الوباء على الشركات والأفراد مخصصا مبلغا بقيمة 205 مليار دينار تونسي (850 مليون دولار أمريكي) لمواجهة جائحة كورونا.

وفي 25 مارس 2020 أطلق رئيس الحكومة الياس الفخفاخ هيئة الوطنية لمجابهة الكورونا التي تجمع كل المتدخلين في الموضوع و تنسق بين كل الجهود الوطنية في مجابهة الوباء .

وأعلنت تونس عن إرسال طاقم طبي لايطاليا بهدف مساندة جهود مكافحة فيروس كورونا و يضم الوفد متطوعين مختصين في التخدير والإنعاش والأمن البيولوجي وأيضا ممرضين متطوعين مختصين في الإنعاش الطبي والتخدير.[15]

-اتخاذ الحكومة التونسية مجموعة من القرارات الاستباقية للحد من انتشار الوباء من بينها غلق الحدود البحرية بصفة كلية إلى جانب غلق الحدود الجوية.[16]

-من خلال ما تم ذكره نجد أن جائحة كورونا أثبتت مجموعة من النقائص التي وجب على الدول الانتباه إليها وتدعيمها للحيلولة دون الأزمات المفاجئة رغم الإجراءات والتدابير

[15] خديجة الطيب، صحفية موريتانية متخصصة في شؤون الغرب، موريتانيا تواجه كورونا، على الموقع: www.independentarbia.com

[16] حسني بعلي، تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية خلال فترة 2007-2014، مجلة الشريعة والاقتصاد، ميلة، العدد 12، 2012، ص200.

المتخذة وبالتالي تكون على أهمية الاستعداد لمواجهة الأزمات بشتى أنواعها ومن هذه الإعطاب: [17]

- ضعف المنظومة الصحية العالمية في الاستجابة العاجلة لمنع تحول الفيروس من متوطاة ثم وباء ثم أخيرا إلى جائحة.
- يمثل الاقتصاد المحلي والاعتماد على الذات أهم العناصر اللاعبة والمؤثرة في قوة الدولة على الصعيد العالمي.
- ضعف التدابير والإجراءات المتخذة وعدم فعاليتها في الوقت المطلوب مما يقلل من فر النجاح في الحد من انتشار الفيروس.
- ضرورة تكاثف الجهود الإقليمية والدولية في مواجهة الآثار السلبية لفيروس كورونا والسعي لاستمرار الحياة البشرية بجودتها المعتادة في ظل تمدد انتشار الفيروس وتدني قدرات السيطرة عليه في المدى القريب والمتوسط.
- تبادل الخبرات بين الدول التي نجحت في السيطرة والتحكم بآثار الفيروس وذلك ما يؤسس منهجية عالمية تحقق العدالة الإنسانية.

[17] الجديد العربي، طرابلس، تشديد إجراءات الحظر في ليبيا، نقلا عن الموقع: www.alarby.com

الخاتمة

لقد واجهت دول المغرب العربي في ظل جائحة كورونا تحديا خطيًرا ذا أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي، والاعتماد المتزايد والمتسرع على المصادر الخارجية في تلبية احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية، وعلى هذا الأساس تبدو المشكلة الغذائية بمثابة مشكل أمن غذائي وطني باعتبار أن الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي للبلاد ومن ثم أصبح على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي من أجل الفجوة الغذائية وذلك بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تواجه دول المغرب العربي مشكلة غذائية تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان وكذلك ارتفاع نسبة عدد السكان الفقراء.

فالزراعة بالنسبة لجميع الدول الركيزة الأساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونظرا لمحدودية الموارد الزراعية في المغرب العربي، فإنه ينبغي الحرص أكثر على دور الزراعة التنموية بأبعادها الثالثة، والملاحظة أن أوضاع القطاع الزراعي في الجزائر يشهد تخلف نسبي، وذلك بالرغم من أّ ن الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية المتاحة نسبيا .تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للمواد الزراعية والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك تؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وكعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسات نقدية وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار.

إن تحقيق الأمن الغذائي والسعي للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، ولن يتسنى ذلك إلا بإتباع السياسة الزراعية مدروسة وحازمة وفعالة وتتميز بالاستمرارية والمتابعة .وعليه يبقى التحدي الغذائي هاجسا، يشكل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري الذي

مازال عاجزا عن تلبية الحاجات الغذائية للسكان وتشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائرية بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة .

إّ ن هذا العجز الذي تعيشه القطاع الزراعي راجع –في نظرنا– الانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع رغم أهميته في الاقتصاد الوطني، فالاستثمار الزراعي ورفع كفاءته عجز إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي.

مما سبق نخلص إلى نتيجة عامة، وهي مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية.

أو المواد الأولية، وتعبّر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس العجز التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى .

إن تحقيق الأمن الغذائي سعيا للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، يتطلب الأخذ بمبادئ وفلسفة التنمية المستدامة التي تراعي مختلف العناصر، فالتنمية المستدامة لا تمثل فقط الأساليب الإنتاجية التي تعظم الإنتاج أو إتباع الأنظمة الإنتاجية التي تنع من تدهور الموارد بواسطة عمليات التدهور المختلفة أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث نوعية وجودة المنتجات ومتطلبات الصحة البشرية والحيوانية، بل يدخل في صلب متطلباتها .تحقيق العائد الاقتصادي وما يتضمنه من مؤثرات السوق المحلية والدولية وما تحمله من أدوات وآليات تنظيمية وإجرائية متطورة ومتغيرة، وبهذا تستطيع الزراعة في دول المغرب العربي أن تصل إلى معدلات مقبولة من الأمن الغذائي معومة في ذلك بالتكامل البيئي العربي والتعاون الإقليمي.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر

القرآن الكريم

الكتب:

1- وولت ستيفن، **العلاقات الدولية عالم واحد ومتعدد النظريات**، تر: زيدان زياني، لبنان: بيروت، دار الأقلام للنشر والتوزيع، 2014.

2-كانط إيمانويل، **نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية**، تر: نبيل الخولي، بيروت: دار صادر، 1985.

3- جيمس دورتي و روبيرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي،الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985.

4- جيمس دورتي، روبرت بلسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

5- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في أصول النظريات**، ط2، الكويت: دار الأقلام ، 1979.

6- جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**، ط1، الجزائر: دار القلم، 1992.

7- فهد أحمد الشعلان، **إدارة الأزمات: الأسس_المراحل_الآليات**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.

8- عليوة السيد، **إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية - أساليب وقائية)**، القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997.

9- محمود جاد الله، **إدارة الأزمات**، ط1، أبو ظبي: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

10-أحمد أحمد، **إدارة الأزمة التعليمية**، ط1، القاهرة: دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، 2002.

11- حسن البزاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999.

11- ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، السليمانية: العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013.

12- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

13- عبير بسيوني رضوان،الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، مصر: القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

14-محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، ط1، مصر: القاهرة، مكتبة الإمام البخاري، 2009

15- السيد محمد السريتي ، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، (الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000).

المجلات

1- سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، "المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

2- أبو بكر عبد الله سليمان الطيب، **الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد الثالث، ماي 2009.

3- إسماعيل إبراهيم، "**الفيروسات الجديدة والحروب البيولوجية**"، مجلة دار العلوم، العدد51، مصر، القاهرة، 2020.

4- مها محمد الشريف، **كورونا أصبحت جائحة سياسية**، مجلة الشرق الأوسط، بيروت، العدد15155، 2020.

5- أسماء حاجة وناصر بوعزيز، الصناعة الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد118، 2019.

6- جويدة مجمد، " **المغرب العربي والأمن**"، مجلة الفكر العربي، الأردن، العدد05، 2019.

7- ابتسام حاوشين، **السياسة الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد03، 2019.

8- رزقة غراب، "**إشكاليّة الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق**"، مجلة العلوم الاقتصاديّة والتّسيير والعلوم التجاريّة، العدد 13، 2015.

9- عمر بالسعود، "**الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963- 2002**"، مجلة إنسانيات، العدد 22، الإمارات، أكتوبر – ديسمبر 2003.

10- ماجد الخطيب،" **واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطويره**"، مجلة المناضل، العدد 389، 2010.

11- عصام الحبيب، "**إشكاليات الأمن المغاربي**"، مجلة الفكر العربي، العدد55، بيروت، 2020.

12- الطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد09، 2011.

13- حسني بعلي، **تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية خلال فترة 2007-2014**، مجلة الشريعة والاقتصاد، ميلة، العدد 12، 2012

الأطروحات والمذكرات

1- حجار عمار، "**السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2002.

2- سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

3- عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجا،مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2007.

4- خديجة خضراوي، "التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن،دراسة في إسهامات كوبنهاغن، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،2016.

5- مختار نواصري، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في المغرب العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية التسيير، قسم الاقتصاد ، 2003/2002.

6- ريم قصوري،" **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة" حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة، 2011-2012.

المواقع الالكترونية

1- إبراهيم عماد، **كورونا والحجر الصحي**، نقلا عن الموقع:
www.covidecorona.gov/B125841684/hdfldl.com

2- علي السعود، دراسة في واقع تونس، نقلا عن الموقع: www.aljazeera.net

3- ملتقى حول الأغذية الصحة، 2018/07/11، المعهد الوطني للاستهلاك، التغذية والصحة في تونس، نقلا من الموقع:

www.tunisai.gov .

4- سيد غنيم، **تطورات الأزمة الليبية وشرق المتوسط**،

www.igsda.org

5- رامي التلغ، الأمن الغذائي في ليبيا، ضحايا التجاذب السياسي رهن المساعدات الدولية، 21 جويلية2018، www.afrigatenews.net

6- منظمة الصحة العالمية، بيان مشترك بشأن ليبيا، نقلا من الموقع:

www.who.int.net

7- مريم الناصري، صحفية من تونس، هل تدفع أزمة كورونا تونس إلى التفكير في أمنها، 2021/05/08.

www.elhewartunsi.gov.tn.net

8- وضاح خنفار، **النظام الدولي في عصر كورونا**، العراق، الشرق للأبحاث الإستراتيجية، على الموقع:

www.sharqfourum.com

9- بسام خضر، نقاشات الساعة حول الجائحة، نقلا عن الموقع:

www.futureuae.com

10- حمد محمود السيد،**الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا**،مركز أبحاث السياسات الاقتصادية ،مارس 2020 على الموقع:

www.sharqawset.com

11- كريم نعوم، الأزمات في زمن كورونا، مجلة الدراسات السياسية، على الموقع:

www.corona.afriqe.com

12- نبيل سديري، العلاقات الدولية في زمن كورونا التحديات والإستراتيجيات، مجلة القانون والأعمال الدولية، على الموقع:

www.droitetentrepeise.com

13- سعود الخندي، **تأثيرات أزمة كورونا على العالم العربي**، على الموقع:
www.aljazeera.com

14- أسماء معنصر، **المغرب وإستراتيجية مواجهة كورونا**، نقلا عن:
www.alhura.com

15- الجزائر وفيروس كورونا، نقلا من الموقع:

http://wikepedia.org/wiki/dz

16- خديجة الطيب، صحفية موريتانية متخصصة في شؤون الغرب، موريتانيا تواجه كورونا، على الموقع:
www.independentarbia.com

17- الجديد العربي، طرابلس، تشديد إجراءات الحظر في ليبيا، نقلا عن الموقع:
www.alarby.com

التقارير

1- أحمد صدقي، "**التوازن الغذائي في العالم**"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2019،2020.

2- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي 2019،2020.

3- هيرفيه فيرهوسل، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، 2018.

ملخص

يعيش العالم العربي عموما و ودول المغرب العربي خصوصا حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطر كبيرا على اقتصاديات هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثَم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

و إن الاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية بعض الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شأنه أن ينمي لدى المواطن المغاربي نمطا استهلاكيا غربيا يجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية، وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني والدفاع عن الثقافة الغربية.

فمشكلة العجز الغذائي في بلدان المغرب العربي لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي. فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية عموما والمغاربية خصوصا حتى الآن –رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية– أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منعهم من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول المغاربية.

وبظهور أزمة جائحة "كورونا" أصبح الاهتمام بالأمن الغذائي في دول المغرب العربي عموما وليبيا خصوصا ضرورة حتمية، لاسيما بعد أن شهد العالم إغلاق لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها سلاسل إمداد الغذاء العالمية، خاصة على صعيد التصنيع الغذائي وإغلاق الأسواق الناتج عن إغلاق و سائل النقل سواء الجوية أو البحرية أو البرية و نقص في الأيدي العاملة المساهمة في الإنتاج الزراعي.

عليه من خلال هذا المؤتمر نحاول تسليط الضوء على الأمن الغذائي داخليا وإقليميا في ظل جائحة كورونا، معتمدين على رؤى ومفاهيم نظرية يتزامن معها تقييم أداء ودراسة إمكانيات الحفاظ على الأمن العالمي والمجتمعي من خلال تعزيز الأمن الغذائي إقليميا ومحلي

The Arab world in general and the Maghreb countries in particular are living in a state of food deficits that are becoming more acute by the day, because the volume of food production is not enough to cover their consumption, which calls for the use of imports to cover the deficit, which in turn poses a great danger to the economies of these countries, where it is weakening its hard currency balances and enhancing its debt and thus its economic, political and even cultural dependency.

Relying on imports to meet some of the basic needs of consumers would develop a Western consumer pattern that would make it more loyal and confident in foreign goods than in national goods, which could extend to the degree of adoption and the defence of Western culture.

The problem of food deficits in the Maghreb countries is very closely related to the fragmentation situation in the Arab world and the lack of integrated development strategic planning at the national level, particularly in the agricultural field. While the regional and international economic bloc has become a tool for economic, social and even economic development, and economic and political unity, the Arab states in general and The Garibi, in particular, despite their integration and economic unity, have so far been unable to escape the qatari nature of their economic development plans, which has prevented them from fully exploiting the available natural, human and financial resources and has led to poor productive efficiency of these resources and an increase in the food gap in most Foreign Countries.

With the emergence of the Corona pandemic crisis, concern for food security in the Maghreb countries in general and Libya in particular has become an imperative, especially after the world witnessed the

closure of various economic sectors, including global food supply chains, particularly in terms of food processing, market closures resulting from the closure of transport, whether air, sea or land, and a shortage of manpower contributing to agricultural production.

Through this conference, we are trying to highlight food security internally and regionally under the Corona pandemic, relying on theoretical insights and concepts that coincide with evaluating the performance and studying the possibilities of maintaining global and societal security by enhancing food security regionally and locally.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	-
الإهداء	-
خطة الدراسة	-
مقدمة	7-1
	-
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	
تمهيد الفصل	9
المبحث الأول: ماهية الأمن والأمن الغذائي	10
المطلب الأول: تعريف الأمن	-
المطلب الثاني: مستويات الأمن	12
المطلب الثالث: تعريف الأمن الغذائي	14
المطلب الرابع: أبعاد الأمن الغذائي	16
المبحث الثاني: ماهية الأزمة	18
المطلب الأول: تعريف الأزمة	-
المطلب الثاني: الأزمة والمفاهيم المقاربة لها	20

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن والأمن الغذائي	22
المطلب الأول: المنظور التفسيري (الضيق) للأمن والأمن الغذائي	–
المطلب الثاني: المنظور التكويني (التوسيعي) للأمن والأمن الغذائي	28
الفصل الثاني: تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي	–
تمهيد الفصل	34
المبحث الأول: ماهية أزمة كورونا	–
المطلب الأول: تعريف أزمة كورونا	–
المطلب الثاني: أبعاد أزمة كورونا	38
المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في دول المغرب العربي قبل أزمة كورونا	45
المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في ليبيا	46
المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في الجزائر	49
المطلب الثالث: واقع الأمن الغذائي قبل الأزمة في تونس	55
المبحث الثالث: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في دول المغرب العربي	56
المطلب الأول: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في ليبيا	–
المطلب الثاني: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في الجزائر	57

المطلب الثالث: آثار أزمة كورونا على الأمن الغذائي في تونس	58
الفصل الثالث: جهود تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي بعد أزمة كورونا	
تمهيد	61
المبحث الأول: الجهود الدولية في مواجهة أزمة كورونا وتحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي	62
المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي	–
المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية	69
المبحث الثاني: الجهود الإقليمية	70
المطلب الأول: المغرب	–
المطلب الثاني: الجزائر	73
المطلب الثالث: تونس	74
الخاتمة	79
قائمة المصادر والمراجع	82
الملخص	89
فهرس المحتويات	93
فهرس الجداول	96

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفـحة
01	الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض دول المغرب العربي2001-2014	47
02	تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر ما بين 1988إلى 2008	54
03	تغيرات الاستهلاك الغذائي في تونس من حيث الكميات	56